الابعاد السياسية والاقتصادية لأستراتيجية بناء الدولة العراقية الجديدة

د. الشيماء محمد محمود حسن(*) م.م. عصام أسعد محسن(**)

تسعى هذه الدراسة إلى استشراف مستقبل استراتيجية بناء الدولة العراقية الجديدة بعد ما خلفّه الاحتلال الأمريكي من دمار نفسي وفكري واجتماعي وسياسي واقتصادي أدى إلى تفكك الدولة العراقية، وانطلاق أعمال تخريبية في بُناها التحتية، مع تنامي بعض الظواهر الاجتماعية المتعلقة بالانقسام الطائفي بين المذاهب الدينية، فضلاً عن تزايد المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين التقسيمات العرقية والاثنية. ذلك على خلفيةالضغوط والتحديات التي تواجهها الدولة العراقية الجديدة، وهيفي ذلك تنطلق من افتراض أن المتغيرات والأبعاد السياسية والاقتصادية هي الأكثر تأثيرًا فيتحديد مستقبل استراتيجية الدولة الجديدةواستقرارها واستمرارها بالمقارنة بالمتغيرات الأخرى. وعليه يمكن بيان أهمية هذه الورقة البحثية، ارتكازاً إلى التساؤلات البحثية التي طرحتها المشكلة البحثية هنا، والتي ستحاول هذه الورقة الإجابة عليها، والتي تدور فيما يلي:

١. ما هي منهجية بناء الدولة العراقية منذ انشائها وما بعد الانسحاب الأمريكي منها؟.
٢. ما هي الأبعاد الاستراتيجية المختلفة لبناء الدولة العراقية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي؟.
٣. ما هي طبيعة مواقف القوى والأحزاب السياسية والدينية من واقع الدولة العراقية الجديدة؟.
٤. ما هي السيناريوهات والرؤى المستقبلية في استراتيجية بناء الدولة العراقية الجديدة؟.

وعلى ضوء ذلك جاءت الدراسة لتتناول هذا الموضوع الحساس ويحتوى على أربعةمباحث إضافة إلى مقدمة وخاتمة وتوصيات نأمل أن نكون قد أوفينا الغرض من ذلك.

حيث سلطة الضوء فى **المبحث الأول** على المنهجية النظرية والفكرية للتخطيط الاستراتيجي في بناء الدولة، والذي يتناسب طرديامع تغاير أنظمة الحكم القابضة على السلطة في العراق. وذلك من واقع تعرفنا على مراحل النهج بكيفية بناء الدولة العراقية. فكيف بنيت الدولة العراقية.ذلك من خلالعرضوبحث حقبتين رئسيتين من تاريخ العراق السياسي وهما:

أ. الحقبة الملكية (١٩٢٠م– ١٩٥٨م).

(*) مدرس ، جامعة تبوك/مصر.
(**)تدريسي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

ب. الحقبة الجمهورية (١٩٥٨م- ٢٠٠٣م).

أما **المبحث الثانى** فقد ركز على الأبعاد الاستراتيجية المختلفة لبناء الدولة العراقية سواء على المساريين السياسي والاقتصادي. فعلى الصعيد**السياسي**سيتم فيه إلقاء الضوء على جوانب إشكالية بناء الدولة على أسس فيدرالية في ضوء العملية السياسية القائمة على نظام سياسي، قام نتيجة تأثيرات دولية وإقليمية ومحلية سعت إلى تقسيم العراق. فهي تقدم الصورة التي تجابه الشعب العراقي ونظام الحكم القائم فيه بعد بروز عدد من الظواهر والعادات العرقية، الدينية،المذهبية والسياسية، التي تزامنت مع خلفيات القوى السياسية المحركة لبناء الدولة العراقية الجديدة.

أما على صعيد **البعد الاقتصادي**فيتم فيه إلقاء الضوء على وضع الاقتصاد العراقي وإشكالاته الهيكلية التي خلفتها النظام الدكتاتوري السابق والاحتلال الأمريكي الذي ارتكز على تهديم الدولة العراقية وبنيتها الطبقية وإعادة إعمارها وبنائها ضمن مصالحها الاقتصادية. فالاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل كثيرة بدءاً من انهيار البنية التحتية وضعف الطبقة الوسطى وصولا إلى الفساد الاداري وغياب النزاهة وتحكم عناصرغير كفوءة بسياسة البلاد الاقتصادية. لذا سوف تحاول الدراسة هنا بتقديم رؤية استراتيجية واضحة للتصدي لهذه الاشكاليات والتحديات للتصدي لهذا الواقع الاقتصاديللعراق والذي كان يترافق مع وجود عملية سياسية مبنية على المحاصصة الطائفية والعرقية، عاجزة عن بناء دولة عراقية مبنية على الديموقراطية والتعددية. فالتصدي لهذه التحديات يتم بإحداث تحولات ديمقراطية مؤسسية واستقرار سياسي، وإعادة البناء الاقتصادي. حيث إن عامل الاستقرار السياسي في البلد المستقر اقتصاديا تراه مستقر سياسيا بشكل تلقائي.

بينما يتناول**المبحث الثالث**طبيعة مواقف القوى والأحزاب السياسية والتيارات الدينية من واقع الدولة العراقية الجديدة، نظراً لان هذه التشكيلات أضحت تعبر عن محاولة اشراكها في السلطة رغم اتجاهتهم المختلفة والمتعددة وانشقاقهم. لذا سوف نتطرق إلى دراسة نموذج واحد لكل فئة من هذه الاحزاب، وهو الاختيار الذي تم على أساس دورهم الفعال في العملية السياسية وتصورهم السياسي لبناء الدولة الجديدة.

أما **المبحث الرابع والأخير** فقد تناول السيناريوهات والرؤى المستقبلية في استراتيجية بناء الدولة العراقية الجديدة، والتيتناسب العراق والعراقيين، هذا وقدجاءت هذه الرؤى المستقبلية والتوصيات كملخص للاستنتاجات التى برزت من خلالالدراسة نأمل أن نكون قد وفقنا لتقديم ما ينبغى ويقدم الخير للعراق والأمة العربيةوالإسلامية ويعيد الوحدة والسيادة والاستقرار المفقود لهذا البلد، ولسائر بلادنا والله الموفق.

المبحث الأول: المنهجية النظرية والفكرية لبناء الدولة العراقية

إن تغاير المنهجية النظرية والفكرية للتخطيط الاستراتيجي في بناء الدولة، يتناسب طردياً مع تغاير أنظمة الحكم القابضة على السلطة في العراق. وعند تحليلنا لهذه التغيرات سنتعرف على مراحل النهج بكيفية بناء الدولة العراقية. فكيف بنيت الدولة العراقية؟.وللإجابة على هذا التساؤل البحثي سوف نقوم ببحث فترتين رئيسيتين من تاريخ العراق السياسي وهما:

أولاً:- الحقبة الملكية (١٩٢٠م- ١٩٥٨م)

ان الملكية في العراق كانت في جزء منها صنيعا بريطانيا، وفي الجزء الآخر نتاج الانتخاب الشعبي. وحتى حكومة الملك التي اقامت النظام الملكي الدستوري، وأنشأت مجلسا نيابيا منتخبا ودستورا للبلاد، عملت للمحافظة على المعادلة الصعبة، أي المحافظة على هيمنة النفوذ البريطاني من جهة، وضرورة إرضاء غالبية الشعب والعناصر الوطنية الاخرى في ظل حضور الاتجاه القومي الكردي، الذي يطالب بحقوق أمته المجزئة والطامحه في قيام وحدتها القومية وتقرير مصيرها حصيلة (للمعاهدة سيفر) المبرمة في آب/ أغسطس١٩٢٠م، بين الحلفاء المنتصرين والإمبراطورية العثمانية. فقد كان هذا الاتجاه في بداية نشوئه يعبر عن تنظيمات طلابية ثم أصبحت حزبية، فنهج تلك القوى كان متأثراً بالفكر الديمقراطي والتقدمي بصيغتة اللبرالية والاشتراكية من جهة ثانية. ومن هنا سيتم تقسيم هذهالفترة إلى المراحل التالية:-

المرحلة الملكية الأولى (١٩٢١م-١٩٣٣م): "والتي هي بداية تأسيس الدولة العراقية المعاصرة، حيث توج الملك فيصل الأول واتخذ عدة إجراءات ذات طابع ديمقراطي شكلي. علاوة على إصدار قانون الأحزاب والجمعيات في آب/ أغسطس ١٩٢٢ م. وفي الواقع أن هذا القانونلم ينظم مسألة قيام الأحزاب والجمعيات بالشكل المطلوب، بل عمد المندوب السامي البريطاني إلى السيطرة على عملية تكوين هذا القانون، لإخضاع الأحزاب إلى شروط تصب في مصلحة الانتداب البريطاني. وبالرغم مما تميزت به أحزاب النخبة الحاكمة من عدم استمراريتها وقصر حياتها، نتيجة ضعف هياكلها وأهدافها، فهي أحزاب تسعى للحصول على الاستقلال أو تعديل المعاهدة العراقية البريطانية أورسم سياسة العراق الخارجية، وهي أهداف قصيرة المدى حيث ينتهي الحزب بمجرد انتهاء الهدف. بالرغم من كل هذا إلا إن العراق الحديث شهد في العهد الملكي بروز الوعي السياسي بشكل كبير وواضح. وهذا يعد من أهم الخصائص السياسية لهذه المرحلة، فهو ذو أهمية كبرى لإكمال مستلزمات بناء هيكل الدولة بعد أن كان هذا الوعي غير موجودٍ سابقاً، وكان الوعي الديني هو ما يحل محله آنذاك. فكان العامة لا يحبون التدخل في السياسة في العهد العثماني ويعتبرونها أمراً خارجاً عن

إرادتهم. فيمكن اعتبار "ثورة العشرين" من أهم الأحداث في العراق الحديث من حيث أثرها وبشكل كبير في تنمية الوعي السياسي"[١].

فهذه "الثورة بصرف النظر عن الآراء المتباينة في عملية تقييمها من حيث منطلقاتها ودوافعها والقوى المحركة الرئيسية لها، فقد كانت ثورة تعبر عن تنامي المسألة الوطنية والوعي الوطني. على إن ظهور هذه البوادر من الوعي السياسي معناه بداية التفكير في تنظيم المجتمع، باعتبار ان الإدارة والتنظيم تبدآن من السياسة. إلا ان الامر لم يكن على هذا الشكل من السهولة، فعلى الرغم من وطنية الثورة العراقية الكبرى في عام١٩٢٠م وشموليتها، فقد كان العراقيون منقسمين الى فريقيين سياسيين ايديولوجيين وقد ساهما في تشكيل بذور الانهيار البطيء للدولة العراقية الحديثة فيما بعد، فريق عراقي وطني، له رواده وأحزابه وجماعاته وأدبياته، وفريق عراقي قومي عريق له نفس ما لدى الاول. لكن كلا التوجهين لم يدرك ما ستقود اليه نتائج ذلك الانقسام الخفي". ومع ذلك نجد إن مكونات المركز السياسي لمجريات العملية السياسية في هذه الحقبة تتميز بالنزعة الوطنية والطموح لبناء الدولة العراقية، من خلال إعادة الوحدة مع الولايات العربية المنحلة عن الدولة العثمانية والناقصة الإستقلال، وذلك من مجمل عمليات إتخاذ القرارات السياسية الاجتماعية وسياسة التوظيف للوظائف السياسية بتجسير مفاهيم ثقافتهم السياسية ومن خلال رؤيتها لمنظور القوة السياسية لكل من السلطة والنفوذ.

المرحلة الملكية الثانية (١٩٣٣م– ١٩٤٥م): "فلقد تميزت هذه المرحلة بغياب الحياة العلنية وتصاعد حدة الصراع من أجل السلطة، وذلك في سياق سلسلة الانقلابات العسكرية من قبل ضباط الجيش الأحرار ضد النظام الملكي لعام١٩٣٦م، الذي انتهى باحتلال بريطانيا للمرة الثانية للعراق عام١٩٤١م. وكانت واحدة من محصلاتها إعادة تشكيل التحالفات المعبرة عن تصاعد التناقضات الاجتماعية على نحو أقوى من الفترة السابقة، بدأت بحصول الإنفصال النهائي بين القوى القومية الجديدة الآخذة بالتبلور خارج السلطة والمتولدة من الفئات الوسطى والدنيا وبين الأسرة الهاشمية.

أما على الساحة السياسية، فقد ظهرت معالم واضحة لجبهتين منفصلتين ومتباعدتين بل ومتعاديتين، وهما الجبهة الملكية المتحالفة مع الشيوخ والإنجليز المحتكرة للسلطة والثروة، وجبهة القوى الوطنية والقومية خارج السلطة؛ وهي لا تمتلك الثروة والإمكانيات. كما شهدت هذه الفترة انتشار وترسيخ الأفكار والأيدلوجيات الغربية الحديثة في صيغتها الليبرالية والاشتراكية، اي انعدام الثقافة السياسية العراقية وتشويهها. وكذلك شهدت هذه الفترة تصاعد نمو الحركات السياسية السرية في ضوء إصرار الملكية على محاربة أفكار الأجيال الجديدة الصاعدة"[٢]. وعليه تواجد ضعف في مقومات المركز

السياسي بتوفير عناصر بناء هيكل نظامها الداخلي والخارجي بضعف حركة بناء الدولة العراقية و بوتيرة منخفضة عمّا كانت عليه في الحقبة الأولى للملكية العراقية.

المرحلة الملكية الثالثة (١٩٤٦م–١٩٥٨م) "والتي شهدت فشل تجربة الانفتاح السياسي، وذلك عندما تم إجازة عدد من الأحزاب السياسية وكانت جميعها أحزاب معارضة. ويعود سبب هذا الفشل إلى حالة جمود النظام الملكي وتكلسه، رغم استمرار الحياة الحزبية، لكونها وفي هذه المرحلة شملت كافة الأحزاب والحركات الوطنية والقومية وحتى العلنية منها. وبهذا انعدمت المشاركة السياسية ضمن مجريات العملية السياسية في بناء الدولة الوطنية فعلياً، بدأ بظهور علامات انحدار إلى الفوضى، مع استمرار العراقيين بمطالبتهم بالإستقلال بعد (معاهدة بورتسموث) لعام١٩٤٨م التي رفضها العراقيون للتأكيدها على مظاهر السيادة البريطانية.

لذا جد إن حالة الفراغ الفعلي للساحة السياسية العراقية، قد خلقت عوامل ساهمت في بناء أرضية ملائمة لنمو أحزاب معارضة سرية، اختلفت جذرياً عن أحزاب النخبة السياسية من حيث أفكارها وأهدافها ومكونتها وممارستها واستمراريتها. وهي أحزاب اهتمت بصد ومنع الفساد الحكومي والسياسة الخارجية الموالية لبريطانيا وقمع الحريات العامة. ومن أبرز تلك الأحزاب هو الحزب اليساري، الذي وقف ضد المعاهدة العراقية البريطانية، والذي طالب بإنهاء مفعولها لتعارضها مع ميثاق الأمم المتحدة وبجلاء القوات البريطانية، وإلغاء عقود كل المواطنين الأجانب والمؤسسات الاستعمارية "[٣].

خلاصة الامريمكن القول هنا "ان ما حدث في الحقبةوالعهد الملكي البيروقراطي اصبح اسير التسلط والقوة السياسية المرتبط بالكرسي الوزاري. فلا يوجد ابداع وطرح للكفاءات، لان هؤلاء البيروقراطيين هم من دائرة العلاقات العائلية القرابية، التي تم اقحام السلطة فيها، فلا توجد لهم قرارات في ظل قرار المرجعية العليا لادارة البلد. وبهذا فإن كل الجهود التي بذلت منذ (١٩٢١م وحتى ١٩٥٨م) لم تستطيع ان تقدم نتائج ملموسة في النهوض بمستوى البيروقراطية العراقية خلال الحكم الملكي، التي كانت محددة بالتشريعات الرسمية والقانونية المجردة، التي لا يمكن ان تقدم اية تأثير في السلوك الحقيقياو العملي. إذ أنَّ الفجوة بين منطق القانون وعالم الحقيقة كانت كبيرة".[٤]وهذا إن دل على شيء فهويدل على ضعف، بل إنعدام مجموعة التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة المطلوبة للتخصيص السلطوي للحكم والمستوجبة بقرارات سياسية للجميع، لتحقيق التكامل وبناء المجتمع العراقي ضمن مستلزمات بناء نظامها السياسي.

ثانياً:- الحقبة الجمهورية (١٩٥٨م- ٢٠٠٣م)

"إن مجمل الأحداث السياسية في تاريخ الدولة العراقية، لصعيد منهجية بناء الشرعية الوطنية للدولة وتعزيزاً لسيادتها، يتم تقويمها إرتباطاً بإنجازاتها الاجتماعية والسياسية فضلاً عن نتائجها. ولغرض اعطاء مقاربة تاريخية للفكر السياسي العراقي الفعال في تلك الإحداث يتعين الاحتكام إلى طبيعة النزاعات الاجتماعية ومضامين نزاعاتها التاريخية الملموسة"[٥] يليها تحديداً لمستلزمات المركز السياسي لنظامها السياسي في تحقيق مسيرة هذه المنهجية.ولذا سيتم تقسيم هذه الحقبة الى ثلاثة مراحل أساسية وهي:

المرحلة الجمهورية الأولى (١٩٥٨م – ١٩٦٣م) "وفقاً للتحليل السياسي التاريخي لمجريات الأحداث،تداخلت مجموعة العوامل المباشرة والغير مباشرة الإقليمية والاستراتيجية، في لعب دور كبير في تهيئة الظروف الموضوعية المؤاتية للإطاحة بالنظام الملكي والاستيلاء على السلطة. وذلك من جراء الثورة العسكرية التي قطعت العلاقة التي تربط العراق ببريطانيا في ١٤تموز/ يوليو ١٩٥٨م. وبقيادة (عبد الكريم قاسم) وبدعم من مجموعة من أحزاب المعارضة السياسية كالحزب الشيوعي العراقي، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاستقلال وحزب البعث. والمتفقة في تصفية جميع آثار النظام الملكي، والمختلفة حول ما ينوب عنهم. والتي ترسخت من خلالها، حقيقتان جديدتان لحياة العراق السياسية **أولاهما**، هو ظهور الجيش العراقي ككونه المصدر الأكبر الذي يملك مصادر القوة من بين القوى السياسية المتعددة. **وثانيهما**، هوالدورالحيوي لتعبئة الجماهير،كوسيلة للسيطرة السياسية ولغرض تحقيق طموحات موالية للعروبة طال انتظارها، من خلال التأكيد على تطوير العراق كدولة وأمة مستقلة".

"والمتمثلة بأهم تطور في تاريخ العراق الحديث، التي فجرت أزمة سياسية عالمية بعيدة المدى اتخذت أبعاد تجاوزت حدود العراق والمنطقة العربية. حيث نجد إن أهم منجزاتها السياسية الداخلية لهذه الحركة تتمثل في إلغاء النظام السياسي الملكي وإقامة النظام الجمهوري، بتطهير الجهاز الإداري للنظام من العناصر الرجعية، وحل المجلس النيابي الذي قد انتخب فيأيار/ مايو١٩٥٨م. علاوة على إحلال الوظائف التشريعية إلى رئاسة الجمهورية. وحيث تم رفع علم الجمهورية العراقية على قاعدتي الحبانية والشعيبة الجويتين، بخروج أخر مجموعة من الجنود و الضباط البريطانين من الأراضي العراقية في ٣٠ أيار/ مايو١٩٥٩م. والذي سبقه إصدار الدستور المؤقت للجمهورية العراقية في ٢٦تموز/ يوليو١٩٥٨م، والذي أعلن عن مساواة جميع المواطنين أمام القانون. وبتهيئة الظروف للمنظمات الاجتماعية والنقابات لممارسة نشاطاتها علنا. وبهذا أتاحت للشعب العراقي فرصاً لتحقيق تحرره

الوطني وتقدير مصيره بنفسه وفتحت الطريق أمام قيام نظام حكم ديمقراطي، تتمتع الجماهير في ظله بحرية التنظيم السياسي والمهني، وذلك من خلال تعزيز الاستقلال السياسي بالحفاظ على كيان بناء الدولة العراقية واستقلاله وسيادته الوطنية الكاملة، بإلغاء جميع المعهدات الاستعمارية الجائرة والمخلة بالسيادة الوطنية"[٦].

أما على صعيد تنظيم الأحزاب السياسية، التي عملت على المكشوف بامتلاكها صحفها ومطبوعاتها وبضمنها الأحزاب الشيوعية العراقية، بالرغم من إنها غير مجازة رسميًا. حيث صدر قانون الجمعيات والأحزاب السياسية في عام١٩٦١م والذي بموجبه أجيزت الكثير من الأحزاب السياسية المؤمنة بالديمقراطية. على إن تفجير الوعي السياسي لدى الجماهير الشعبية الواسعة، هو من خلال المشاركة الفعالة في النشاطات السياسيةالمؤدية إلى رفع مستوى الوعي الجماهيري، بحقوقها وواجباتها الوطنية من خلال تعزيز حرية التعبير والعمل النقابي والسياسي والثقافي.

لذا يستوجب القول "إن نشوء الجمهورية الأولى ومسار تطورها التاريخي تلازم وانعدام الديمقراطية السياسية، ومانتج عن ذلك من تعرضها لصراعات سياسية اجتماعية. أي فشل في تأسيس نظام ديمقراطي، بالرغم من إعلان عن إجراء انتخابات حرة وعادلة، والتي لم تجرى أبدا نتيجة هيمنة النزاع السياسي حول بناء الدولة العراقية، والمنتهية بإعطاء القليل بتخريب مايمكن إن تكون بداية شجاعة للأمة العراقية في انقلاب عسكري لعام١٩٦٣م بقيادة (عبد السلام عارف)"[٧]. وعليه يمكن الاستنتاج، بضعف بل انعدام مقومات المركز السياسي لبناء النظام في المرحلة الجمهوريةالأولى لعملية بناء الدولة الوطنية العراقية.

المرحلة الجمهورية الثانية (١٩٦٣م – ١٩٦٨م)"ان استلام العسكريين للسلطة في ٨شباط/ فبراير١٩٦٣م بهدف إقامة نظامهم الجديد بتأسيس المجلس الوطني لقيادة الثورة، برئاسة الجمهورية (عبد السلام عارف) ومن اعضاء تنظيم الضباط الوطنين والأحرار لحركة ١٤تموز/ يوليو ١٩٥٨م. وقد غلب على قيادة هذا المجلس اعضاء حزب البعث، الذين احتلوا المناصب السياسية الرئيسية، أي أن حزب البعث قد هيمن على هذه الحكومة وبالكامل. فالسلطة كانت موزعة بالتساوي تقريباً بين الجناح المدني والجناح العسكري، بعدما كان الحزب قوة صغير في السياسة العراقية في أيام الإطاحة بالحكم الملكي. ولكن نجاح تحكم سيطرته على السلطة، جاء نتيجة مواقف العقلية التقليدية للحزب الشيوعي والتي كانت تنظر اليه بنوع من الشكوك، من خلال تحدي ومقاومة لتلك المواقف من جهة وقدرة حزب البعث والتي كان اكثر كفاءة من غيرها، في استغلال الأخطاء الكبرى للحزب الشيوعي العراقي، والمتمثلة في عدم مقدرته على التسلل إلى القوات المسلحة من جهة اخرى . ولكن وبالرغم

من نجاح حزب البعث في هذا العمل غير انه افتقر القدرة على حكم العراق، لانقسام سلطة المركز السياسي داخليا بين جناح راديكالي اشتراكي وفئة أكثر اعتدالاً موالية للعروبة. وانعكاس ذلك على قدرته بالاحتفاظ بالسلطة"[٨].في حين كان "الهدف الرئيسي لهذه الحركة هو القيام بعملية تغير شاملة وجذرية في شكل النظام السياسي العراقي،أي هي عملية تغير النظام الدستوري والسياسي، كما كان عليه في العهد الجمهوري الأول، إلى نظام حكم جمهوري، مستندة على المسألة الثورية في أسس بناء الدولة وإدارتها، ولكن ضبابية افكارها هي التي قادت هذه الحركة"[٩].

"إن ترسيخ الجمهورية الثانية، بتعاقب كتلها السياسية الحاكمة، حكم الأقلية المتجسدة آنذاك، فيما أسمته بالمدن الحاكمة، مصادرة بذلك محاولة الجمهورية الأولى الهادفة إلى بناء شرعية وطنية لسلطة الدولة على أساس مفهوم المواطنة وتوازن مصالح التشكيلة العراقية"[١٠]. وعلى الرغم من مصداقية هذا التحليل، "غير ان طبيعة المجموعات التي سيطرت على المركز السياسي في عهد الجمهورية الثانية، اتسمت بان غالبيتها كانت من المجموعات العسكرية، التي عملت تحت افكار سياسية متنوعة لم تشكل افكار البعث إلا القليل منها، مع توجه مدني تمثل بمحاولة تشكيل اول حكومة مدنية في عهد رئيس الجمهورية (عبد الرحمن عارف) باتجاهات برلمانية، مع محاولة جدية لحل القضية الكردية. ولكن بالرغم من ذلك فإن هذه المجموعات تشترك في ارضيتها بانها كانت ذات اتجهات قومية، وهي في الوقت نفسه تشترك مع الجمهورية الأولى، في كونها هي استمرارية للمجموعة العسكرية، التي قامت بتغيير النظام الملكي. وان التصارع بين فئات العسكر من اجل السلطة، انعكس على بناء الدولة ليس فقط في تعميق من حالة عدم الاستقرار السياسي، وإنما على قدرة النظام على التحكيم بين القوى المتصارعة. فانعكست اثار ذلك على عدم قدرة النظام الجديد ترسيخ قواعد اللعبة السياسية وثقافتها. مما ادى الى ان تصبح سياسة العنف بمعنى السيطرة على السلطة، عن طريق الانقلابات العسكرية، وهي القاعدة المتعارف عليها في ادارة الدولة، أي اعطاء إنقلابات صفة الشرعية في التصرف السياسي"[١١].

المرحلة الجمهورية الثالثة (١٩٦٨م – ٢٠٠٣م)"ان الطبيعة السياسية والاجتماعية للنظام السياسي القائم في العراق، وضمن هذه الحقبة وابتدأ من عام ١٩٦٨م اتسم حسب الدستور بكونه نظام جمهوري، يقوم على اساس وجود رئيس للجمهورية، هو رئيس مجلس قيادة الثورة، الذي يتمتع بسلطات مطلقة داخل النظام، مع وجود مجلس منتخب بشكل صوري وشكلي، يعرف بالمجلس الوطني وسلطة قضائية،ويتمتع حزب البعث بموقع متميز"[١٢]. "والهدف الرئيسي لهذه المرحلة كان هو امساك حزب البعث بالحكم وعدم السماح بأن تفلت من يديه مرة أخرى. لذا ظهر كقوة سياسية

مزودة بأفضل الأجهزة، يهدف الى إنشاء نظام قابل للبقاء بالتأكيد على مبدأ تحقيق شكل من أشكال الوحدة والهوية المشتركة على المجموعات العرقية والطائفية المختلفة والمضطربة باستمرار. وذلك من خلال خلق الجبهة الوطنية التي اشتركت فيها الاحزاب السياسية المتواجدة على الساحة آنذاك الوقت. وبهذا ظهرت بوادر وجدارة السلطة البعثية لاستلام الحكم في أوائل عام١٩٧٠م، في إعادة القوات المسلحة وخدمات الأمن وعلى مجرى المخابرات الداخلية، من خلال اكتشاف وإحباط كل محاولات الانقلاب على النظام، وفبركة مؤامرات لم يكن لها أساس، بل وفرت وسيلة جيدة للتخلص من منافسين خطرين من داخل النظام وخارجه"[١٣].

"إن استلام حزب البعث السلطة السياسية، وتعاونه مع الشيوعيين والأكراد، مكنّ الحزب في وقت من الاوقات من الحصول على نوع من الشرعية، ومن ثم ومع ادلجة الجيش وفق تعاليم حزبهم وبصورة علنية، مستغلين مرحلة الحرب العربية الاسرائيلية في عام١٩٧٣م، مقدمين الجيش العراقي كجيش قومي يذود عن العروبة في اشارة لتحويل العقيدة العسكرية للجيش وربطه بحزب البعث العربي الاشتراكي مباشرة"[١٤]، "لغرض التحكم بهذا العمل في تثبيت سيطرته على اليات التغيير، ألا وهي منع اللجوء الى الانقلابات كوسيلة للوصول الى السلطة. وبعبارة أخرى إن السياسية الحاكمة صيرت الجيش بوليسيا يحميها ويحافظ على وجودها. فعليه وبعد أعقاب سقوط المرحلة الجمهورية الأولى والثانية، سقط المجتمع المدني نهائيا في العراق وتواصلت فترة الحكم الفردي وتعمقت صوره وأساليبه، وتحول إلى نظام دكتاتوري تجلى بشكل قاطع في العقود الثلاثة الأخيرة من وجود نظام البعث في الحكم، وتفاقمت تلك السمات المميزة للدولة الدكتاتورية التي لاعلاقة لها بدولة المؤسسات الديمقراطية والحياة الدستورية، عن طريق الجمع في ممارساتها اليومية بين اساليب الاستبداد الشرقية المختلفة وأساليب الاستبداد الحديثة المأخوذة عن النظم الفاشية الحديثة"[١٥].

"إن تحول نظام الدولة الى نظام استبدادي قاهر للإنسان وحريته وكرامته وحياته وبشكل خاص ضد قوى المعارضة السياسية وضد القوميات الأخرى ومن قبله الجمهوريتين الاولى والثانية، قاد هذا التحول إلى تثبيت الحقائق التالية:-

١. لم تنجح الدولة العراقية منذ تأسيسها وحتى انهيارها في بناء شرعية وطنية للحكم، وذلك بسبب احتكار الاقلية لسلطتها السياسية وما نتج عن ذلك من اغتراب الدولة عن مكوناتها الاجتماعية والثقافية.
٢. بسبب ضعف قوة الهيكلة العراقية، تبوأت المؤسسة العسكرية موقعا مقررا في الحياة السياسية، فارضة بذلك نزعتها الاستبدادية على الدولة والمجتمع العراقي.

٣. لم تشهد تشكيلة العراق الاجتماعية استقرارا في بنائها الطبقي، بسبب تعرض شرائحها الطبقية إلى التبدل والتغير تبعا لإرادة كتلتها السياسية الحاكمة. وبهذا المعنى تكتسب مقولة، بأن السياسة تعلو على الاقتصاد شرعيتها في العراق، ولكن بسمات تخريبية. لذا نستطيع القول وبايجاز وعلى الصعيد السياسي في منهجية بناء الدولة العراقية، إن الديمقراطية أضحت تمثل احد المشكلات الرئيسية للنظام العراقي المعروف بالإرهاب والفردية والقمع.

٤. وعلى الرغم من سيطرة الشعارات القومية وسيادة الحزب الواحد في المرحلة التالية من سيطرة حزب البعث العربي الإشتراكي، إلا ان آمال تطور الدولة العراقية اللاحق افضى إلى سيادة العشيرة الواحدة وتحكمها في توجهات النظام السياسي ومفاصل الدولة العراقية"[١٦]. والمعتبرة كوسيلة للحصول على الشرعية المفقودة للنظام، بجعل الاسناد القبلي أو إحياء مبدأ الاسناد القبلي، كمقولة لابد منها في دعم الانظمة التي تفتقد الى الشرعية الديمقراطية، وذلك من خلال خلق الروح التي توفر للنظام تحقيق اشباعات عملية (التغذية الاسترجاعية)، والتي لابد منها لاستمرار أي نظام .وبهذا الشكل تم الاحتفاظ بالتشكيلة العراقية بروحها العشائرية كأداة تضامنية بوجه المصاعب السياسية الاقتصادية، يضاف الى ذلك استغلالها كأداة في خلق التحالفات سواءً كانت ذات طابع قومي بهدف الوقوف ضد عناصر قومية مختلفة عنها أو كأرضية للعمليات الانتاجية. وعليه وبهذا الشكل أعيد خلق ثقافة المجتمع الفاقد لكل معطيات الانفتاح الديمقراطي على الاخر.

من هنا نرى إن حكم البعث في العراق لم يستند إلى أسس ديمقراطية، ومنها التداول الديمقراطي للسلطة وفق دستور ديمقراطي وبرلمان ديمقراطي حر، ولم يلغ الحزب الحاكم حرية الأحزاب والكتل السياسية العلنية والسرية ويطاردها في الغربة وحسب، بل وجه اضطهاده أيضاً ضد أعضاء ونشطاء حزبه الذين عارضوا سياساته أو الذين اختلفوا معه أو شك في ولائهم له. لقد سخر صدام حسين حزب البعث بالكامل لأغراضه مباشرة، سواء كان في التجسس على الناس، أو في ممارسة القمع الدموي والقهر السياسي والاجتماعي، أم في الدعاية له وترويج أفكاره البائسة والعنصرية ، أم في التعبئة لحروب النظام وسياساته الخاطئة.

إن النهج العدواني التوسعي التي تميز به النظام البعثي بما يسمى ''المجال الحيوي'' للنظام الدكتاتوري، قد بدأت بتنقية وتأمين الأجواء الداخلية لأهداف ومشاريع النظام والتي اقترنت بتصفية الأحزاب السياسية، وبعد أن حقق تسليحا عاليايفوق كثيرا متطلبات الدفاع الوطني في المنطقة.

ففي أيلول عام ١٩٨٠ شن صدام حسين حروبه الإقليمية التوسعية التي بدأت بحرب الخليج الأولى أو الحرب العراقية الإيرانية، عندما دفع القوات العراقية لمهاجمة إيران، وليزج البلاد في حرب طاحنة استمرت ثماني سنوات، خلفت مئات الآلاف من القتلى والجرحى والمعوقين من الطرفين.حيث اعتبرت الحرب الإيرانية العراقية أطول نزاع عسكري في القرن العشرين وواحداً من أكثر الصراعات العسكرية الدموية، وهدر موارد البلاد الاقتصادية على تلك الحرب، ولشراء الأسلحة وبناء المصأنع الحربية المختلفة، لإنتاج صواريخ وأسلحة كيمياوية وجرثومية وذرية، ليخرج العراق من تلك الحرب محطم الاقتصاد ومثقلاً بالديون. وأثرت الحرب في المعادلات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط وكان لنتائجها بالغ الأثر في العوامل التي أدت إلى حرب الخليج الثانية والثالثة.

حاول صدام حسين أن يعوض عن خسائره في تلك الحرب، بمهاجمة الكويت والاستحواذ على نفطها، ففي الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠ بدأ الغزو العراقي لاحتلال الكويت، واستمرت العملية العسكرية يومين وانتهت باستيلاء القوات العراقية على كامل الأراضي الكويتية وضمها إلى العراق بالقوة، واعتبارها المحافظة التاسعة عشرة في العراق، لاغيا سيادتها كدولة مستقلة، متحديا بذلك العالم أجمع والأمم المتحدة وقراراتها وقوانينها المتعلقة باحترام سيادة وصيانة الدول وحقوق الإنسان.

احتل نظام صدام الكويت مدة ستةأشهر، انتهى الاحتلال بتحرير الكويت في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩١ بعد حرب الخليج الثانية، التي كلف الشعب العراقي الكثير من الخسائر الجسدية والمادية والمعنوية. وساهم في خلق التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وسمح بوقوع المنطقة كلها تحت الهيمنة الأمريكية، وإضعاف التوازن بين العرب وإسرائيل.

أدى الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ إلى احتلال العراق عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومساعدة دول مثل بريطانيا واستراليا وبعض الدول المتحالفة حسب تعريف مجلس الأمن لحالة العراق في قانونها رقم ١٤٨٣ عام ٢٠٠٣م.فقد قاد النهج الذي اتبعه نظام البعث عبر اعتماده أساليب الدمج والصهر القسريين، وانتهاجه إجراءات القمع التعسفي في الداخل، أو اللجوء إلى مغامرات أشد خطورة في الخارج إلى آثار سلبية جسيمة انعكست تداعياتها على جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وأدت إلى كوارث حقيقية دفع ثمنها الشعب العراقي. ولقد مثل نظام البعث محور وأساس المحنة التي عانى منها العراق وكان آخرها الاحتلال العسكري الأميركي ٢٠٠٣. حيث خلقت هذه المرحلة بيئة صالحة لنمو الصراعات التي سهلت نمو وانتعاش الديكتاتورية.وهكذا أصبح الوضع في العراق عشية الاحتلال يتسم بعدة سمات:

١. الكبت السياسي في ظروف احتكار السلطة ومحاربة القوى والأحزاب السياسية،ودفعها إلى الهجرة خارج البلاد (٢ – ٣ مليون عراقي) تعج بالكفاءات والخبرات الوطنية.
٢. تعميق مشكلة التنوع اللغوي/ القومي، والقيم الطائفية والمذهبية، وذلك في ظلظروف الحروب المتتالية بما ولدته من أوضاع اقتصادية سيئة وحصاراقتصادي دولي.وفشل النظام العراقي السابق في خلق إطار ديمقراطي تعدديعبر عن التنوع الثقافي والعرقي والديني، مما هيأ المجتمع العراقي للانفجار.
٣. تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كنتيجة للحروب التي خاضها النظامالعراقي، والتي شكلت كارثة مجتمعية على العراق، فقلبت الأوضاع الاقتصاديةفيها وحملت الدولة ديونًا خارجية تراوحت بحدود ١٦٠ إلى ٢٠٠ بليون دولارتقريبًا. وأدت إلى الانحدار السريع في سعر الدينار العراقي، وارتفاع الأسعاروتدهور الأحوال المعيشية للناس، وتوجت هذه الحروب بالحصار الاقتصاديالدولي (١٩٩٠– ٢٠٠٣)، وحصد الحصار أرواح ما يقرب من ١.٨ مليون نسمة أغلبيتهم من الأطفال والنساء والشيوخ، إضافة غلى التأثيرات البيئية القاتلةوتدهور الصحة العامة وانتشار الأمراض المميتة... الخ[١٧].

المبحث الثاني: الأبعاد الاستراتيجية لبناء الدولة العراقية

"شهد العراق تأسيس دولته ومن ثم نظامه في بداية القرن العشرين وتحت الانتداب البريطاني لعام١٩٢١م. ونحن اليوم بصدد إعادة تأسيس الدولة العراقية مع بداية القرن الواحد والعشرين، ومن قبل قوة غازية أجنبية. فعلى الرغم من وجود تشابه في الحالتين، من زاوية ان تأسيس الدولة قد نشأت في ظل الاحتلال، حيث يمسك هذا الأخير بخيوط اللعبة السياسية لكونه يملك القوة الحقيقية، فان تعاون قوى من أهل البلد قد لايعتبر بحد ذاته مؤشر لحالة سلبية لبناء الدولة، إذا ما توفرت النيات الصادقة لبناء عراق موحد ديمقراطي"[١٨]. "وفي ظل مفهوم اعادة بناء الدولة والذي يعني: "القيام بتحولات جذرية في بنية ثقافة بعض المجتمعات وإعادة هيكلة نظامها السياسي والاقتصادي وفقا لنموذج معين".والتي تتضمن جملة من المتغيرات والأبعاد السياسية والاقتصادية وهي كالآتي:-

أولاً: الأبعاد السياسية

تتمتع دراسة البعد السياسي لمنظومة العراق السياسية بأهمية بالغة وذلك بسبب ارتباط تطور الدولة العراقية بتلك العقلية السياسية الحاكمة والمعارضة وكيفية معالجتها الإشكالات الاجتماعية والسياسية التي واجهت وتواجه الدولة العراقية وسلطتها السياسية. وبهذا السياق نحاول قراءة العقل والفكر

السياسي العراقي المتسيد الموجه لتطور الدولة العراقية الجديدة بعد الغزو الأمريكي للعراق، وذلك بموضوعية علمية بعيداً عن الممارسات السياسية وانتماءات الباحثيين واتجاهاتهم الفكرية[١٩]:

١. أدى الغزو الامريكي للعراق الى انهيار الدولة العراقية وتشكيلتها الاجتماعية وما افرزه ذلك من انهيار المنظومة الفكرية السياسية لحزب البعث العربي الاشتراكي بعد أن تحولت بعض منظماته الى فصائل عسكرية عشائرية تتلحف بأردية طائفية.

٢. ساهم انهيار الدولة العراقية ومنظومتها السياسية المتمثلة بحزب البعث ومنظماته الاجتماعية بتفعيل النشاط السياسي لتيارات الحركة السياسية ممثلة بتيار الإسلام السياسي الذي تمكن من الهيمنة الفعلية على شرائح واسعة من التشكيلة العراقية، فضلا عن التيارين اليساري والديمقراطي.

٣. تطور الفكر السياسي الناظم للتيارات السياسية الثلاث بشكل تدريجي تبعاً لمسار المرحلة الانتقالية لهذا فإن تحديد ركائز الفكر السياسي الناشط في المرحلة الانتقالية اعتمد على كثرة من المنطلقات يمكن حصرها في الموضوعات الآتية:

الموضوع الأول: استند الفكر السياسي السائد في المرحلة الانتقالية على ركائز الفكر السياسي المعارض للدكتاتورية المنطلق من شعارات عامة أهمها إسقاط الديكتاتورية وبناء الدولة الديمقراطية. وبهذا المعنى يمكن القول أن الأحزاب السياسية المعارضة للنظام الاستبدادي والناشطة في الحياة السياسية بعد الاحتلال لم تمتلك رؤية فكرية/ سياسية إزاء الواقع الجديد قادرة على استقطاب شرائح اجتماعية ساندة لفعاليتها السياسية.

الموضوع الثاني: ارتكز الفكر السياسي الناشط في المرحلة الانتقالية بخطوطه العامة على توجهات سلطة الاحتلال وإجراءاتها (الدستورية) و(قراراتها) الإدارية خاصة تشريع القانون الأساس الهادف الى بناء شكل الدولة العراقية وطبيعة نظامها السياسي الأمر الذي شكل (الدستور) بأطره العامة أفكاراً خارجية للمرحلة الانتقالية سرعان ما أصبحت تلك الأفكار والقوانين أسسا فكرية لأغلب القوى السياسية.

ان اعتماد الفكر السياسي للمحتلين الأمريكان في إعادة بناء الدولة العراقية الجديدة أعاد ذاكرة العراق التاريخية الى المرحلة الكولونيالية حيث جرى بناء وتشكيل الدولة العراقية بمساعدة بريطانية.

الموضوع الثالث: ان فكرة اقتسام السلطة بين الكتل الاجتماعية العرقية والطائفية التي عمل خبراء السياسة الأمريكية على تثبيت شرعيتها السياسية سرعان ما جرى اعتمادها من قبل

القوى السياسية المتنفذة حيث جرى تثبيتها في الدستور الجديد وما نتج عن ذلك من نزاعات متواصلة بين الكتل الاجتماعية العرقية والمذهبية.

الموضوع الرابع: تراجع الفكر السياسي للقوى الديمقراطية اليسارية منها والليبرالية أدى الى هيمنة الفكر السياسي الطائفي/ العرقي على الحياة السياسية وبهذا المسار لابد لنا من فحص النتائج الاجتماعية السياسية لتلك الهيمنة على مسار تطور التشكيلة العراقية وبناء منظومتها السياسية والتي يمكن تلخيصها بالأتي:

١. أنتج موضوع اقتسام السلطة بين الطوائف والأعراق حياة سياسية تتسم بالفوضى وانعدام الأمن ناهيك عن غياب الأداء المركزي لسلطة الدولة بسبب التفسيرات المتعددة لصلاحيات المركز والإقليم.
٢. أبعدت العقلية الطائفية/ العرقية المتنفذة في الحياة السياسية إعادة بناء الدولة على أساس الهوية الوطنية الامر الذي أدى الى تغييب الحدود بين النزاعات الطائفية والتناقضات الاجتماعية.
٣. أدى غياب البرامج السياسية والأهداف الاجتماعية عند الاحزاب المتنفذة الى ارتكاز نشاطها السياسي على الضبط الطائفي/ العرقي باعتباره الإطار الأيديولوجي الضامن لإدامة الهيمنة السياسية.
٤. أفضى بناء الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية المتسيدة في الحياة السياسية على قواعد طائفية عشائرية الى تحويل التشكيلة العراقية الى كتل سكانية متعارضة.
٥. تنامي النزعات الاستقلالية لإقليم كردستان وتطورها لدى المحافظات يهدد الدولة العراقية وتشكيلتها الاجتماعية بصراعات طائفية عرقية لا يمكن حصر حدودها الكارثية.

وبعد أن مرت عشر سنوات تقريبا على سقوط النظام السابق في حرب عام ٢٠٠٣ وهي حرب خلقت ظروفا جديدة تماما في العراق بعد قضائها على نظام الحزب الواحد والدولة المركزية المستبدة.وتحديدا بعد عام ٢٠٠٣ تعددت الأحزاب وأصبحت الدولة لا تتشكل إلا بعد انتخابات تشريعية وهو ما يعتبره البعض تطبيقا لمبادئ الديمقراطية. لكن في واقع الأمر نرى أن التجربة السياسية منذ تشكيلها بعد ٢٠٠٣، تواجه تحديات كثيرة وعظيمة داخلية وخارجية على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي. ومتطلبات الإصلاح والبناء السياسي والاقتصادي والثقافي، يحتاج الى مقومات كثيرة. تكمن جلها في وجود إرادة سياسية وطنية تسهل مرور مشروع بناء الدولة الجديدة. ولكن ما نراه في الساحة السياسية العراقية عكس ذلك حيث أصبحت الاتفاقات السياسية هي من تحرك مصير ومستقبل بناء الدولة العراقية وتتحكم بتجربته السياسية الوليدة. واليوم في ظل التجاذبات

والتناحرات العقيمة، نقف أمام تحديات ومشاكل معقدة يصعب حلها نتيجة لأخطاء متراكمة من قبل القوى السياسية وزعمائها.

ومن الأسباب الجوهرية لغياب استراتيجية بناء الدولة العراقية الحديثة وتعثر التجربة السياسية، تكمن في جملة أمور أهمها:

١. ان طبيعة التغيير، جاءت بفعل عامل خارجي ومن دون غطاء أممي حتى يعطيه الشرعية الدولية، وبدل أن تلجأ قوات الاحتلال إلى معالجة الجروح زادت من حدتها عندما أسست العملية السياسية وفق ما سمي بـ (الديمقراطية التوافقية) التي زادت من حدة الاستقطاب المجتمعي من جهة، ومن جهة ثانية عملت على تهييج مخاوف دول الجوار الإقليمي عندما أخذت تتحدث عن شرق أوسط جديد، مما دفع هذه الدول إلى التدخل السلبي في الشأن الداخلي .

٢. أيضاً الانسحاب الأمريكي من العراق في نهاية ٢٠١١ لم يعمل على حلحلة الأوضاع المتأزمة بين مكونات العملية السياسية، إن لم نقل أنه عمقها، فقد شعرت الكتل المتصارعة بحرية أكبر لتنفيذ أهدافها وأهمها بناء الدولة الجديدة وفق أجنداتها، رغم صعوبة هذا الأمر الناتج عن طبيعة الأحزاب السياسية التي تصدت للمشهد العراقي بعد ٢٠٠٣ .

٣. غياب الرؤية الاستراتيجية لعراق ما بعد الدكتاتورية من قبل الاحزاب والقوى السياسية.

٤. غياب الحلول الناجعة لمواجهة المشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية الاساسية.

٥. غياب المشروع الوطني وعدم الارتكازعلى البعد الوطني كمعيار جامع لجهود القوى السياسية.

٦. غياب وحدة الخطاب السياسي والإعلامي داخل أروقة القوى السياسية وخارجها.

٧. بروز ظواهر مدمرة كالمحاصصة والمحسوبية وظاهرة الفساد المالي والإداري التي ساهمت في تعطيل بناء الدولة العراقية المدنية وتأخرها.

٨. بروز ظاهرة المليشات المسلحة الطاغية على المشهد السياسي التي أفسدت الحياة السياسية في العراق.

٩. غياب الارادة السياسية، بسبب عدم قناعة أطراف سياسية بالعملية السياسية رغم مشاركتهم بها.

١٠. عدم الشعور بالمسؤولية وغياب روح المواطنة لدى البعض، مما أدى الى تشتت الولاءات الوطنية وضعف الاداء الوظيفي وغياب استراتيجية خدمة الشعب على مستوى الوزارات ومجالس المحافظات.

١١. إشكالية العلاقة بين الجماهير والطبقة السياسية وغياب تنظيم العلاقة بين مجالس المحافظات والوزارات مما خلق حالة ارباك في الأداء الوظيفي والمهني.

١٢. غياب الكفاءات الادارية في مؤسسات الدولة العراقية وغياب الرقابة عليها، بسبب نظام المحاصصة التي دخلت تلك الظاهرة جميع مفاصل الدولة.

١٣. غياب المواقف السياسية الموحدة أمام التحديات الداخلية والإقليمية لا من قبل الحكومة ولا من قبل البرلمان.

١٤. غياب الافق الديمقراطي في صفوف الاحزاب والقوى السياسية، بسبب غياب قانون الاحزاب الذي ينضم الحياة السياسية ويحفظ حرمة الوطن ويضمن حقوق السياسيين داخل أحزابهم.

كل تلك العوامل والتحديات أدت الى غياب استراتيجية بناء الدولة العراقية وبالتالي لايمكن أن يحقق الواقع السياسي الراهن بناء الدولة العراقية المدنية الحديثة ما لم تحدد هوية الدولة وجنسها وتحديد أطرها القانونية. كما لايمكن لهذه الاحزاب أن تساهم في بلورة البناء الفكري لثقافة المجتمع ما لم تحدد مواقفها وتوحد خطابها في المواقف الوطنية، بعيدة عن المزايدات والتسقيط السياسي. كما لايمكن أن تخوض تلك الاحزاب الكبيرة والصغيرة في أجواء ومناخات سياسية مسمومة وملغومة يصعب بها التنافس. فبهذا تتضمن إعادة بناء الدولة العراقية الجديدة جملة من المتغيرات السياسية وهي كالآتي:

أولا: بناء سلطة سياسية عامة، علمانية، محل السلطات التقليدية والدينية والعرقية ويرى ان هذا المتغير يتطلب أن تكون الحكومة شرعية ومقبولة لدى المحكومين.

ثانيا: تطوير المؤسسات والأبنية السياسية والفصل بين الوظائف السياسية، والتي تتضمن ربط عملية توزيع القوة وبناء الدولة.

ثالثا: توسيع المشاركة السياسية في المجتمع، وربط المشاركة بالمساواة بين الأطياف السياسية المختلفة"[٢٠].

ويمكن حصر العوامل التي تساعد في تشكيل فكرة ما يسمى (بالعراق الجديد) اي اعادة تأسيس مركزها السياسي، وبشكل التالي:

١. هيمنة خصائص النظام الدكتاتوري من خلال هيمنة الحزب الواحد، وسيطرة الدولة على مرتكزات الاقتصاد في اطار الايديولوجية الواحدة والتحكم المطلق للشؤون العامة والخاصة.

٢. تعرض الدولة العراقية لهزيمة قاسية، من جراء حرب تحرير الكويت لعام١٩٩١م، اعقبتها فترة من الحصار والعقوبات الدولية، والتي استمرت لما يزيد عن اثنا عشر سنة.

٣. تعددية الدولة العراقية من حيث التركيبة الاجتماعية، الأمر الذي يفرض محددات على عملية بناء الدولة.

٤. حالة الاحتلال الأجنبي المباشرة، المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، كدولة الاحتلال الرئيسية، والتي لها مصالح اقتصادية واستراتيجية مهمة، وتسعى في ربط الدولة العراقية الجديدة

بشبكة المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الكبرى وضمن استراتيجياتهم. ومن منطلق بأن الدولة العراقية هي دولة مارقة مثيرة لأمن المنطقة ومهددة لمصالحها، فلا بد من القضاء عليه وإعادة بناء الدولة الجديدة وفقا لنموذج معين يتفق مع التصور الأمريكي للمنطقة"[٢١].

خلاصة القول أن هيمنة الفكر السياسي لاقتسام السلطة أصبح عرفا دستورياً في الحياة السياسية لا يمكن تخطيه إلا بظهور كتلة اجتماعية وطنية ديمقراطية قادرة على إلغاء البناء الطائفي/ العرقي الذي بات كابحا أمام تطور الدولة العراقية وتشكيلاتها الاجتماعية واستبداله بالشرعية الديمقراطية المرتكزة على تبلور البرامج الاجتماعية للأحزاب السياسية المتنافسة. حتى يتثنى لهم تصحيح أوضاع البلد لبناء الدولة المدنية الديمقراطية الجديدة التي تعتمد على اعتماد هوية المواطنة وهذا يتطلب منهم جهود استثنائية أهمها التخلص من المحاصصة و هذا لن تم ما دامت هذه الأحزاب المتنفذة ممسكة بزمام الأمور في البلد لأنها أصبحت لا تستطيع الاستغناء عن التوافق في تسيير أمور الحكم . ومن ثم الشروع بتطهير الدستور الحالي من كل القنابل الموقوتة، و يقف على رأسها إلغاء المواد التي تدعوا إلى التوازن في بناء أجهزة الدولة – خصوصا الأمنية منها. ولابد من حملة وطنية شاملة للتخلص من الفساد المستشري في مفاصل الدولة من خلال جهود مجتمعية متعددة الوسائل، فالحلول البوليسية وحدها غير كافية. لعل أهم هذه الحلول يتمثل في ترسيخ ثقة المواطن بدولته عن طريق تحسين أوضاعه، لا من خلال تقديم الخدمات الغائبة عنه، إنما من خلال منحه أبسط حقوقه المعيشية وتوفير السكن الملائم له و ما إلى ذلك من العلاجات.

ونامل ألا تبقى هذه الحلول أشبه بالوصفات السحرية المستحيلة نتيجة لترسخ الأمراض المجتمعية ولضعف القوى السياسية والاجتماعية القادرة على إصلاح الخلل. فلابد ان تكون بالحلول الجذرية المنفذة.

ثانياً: الأبعاد الاقتصادية

١) مرتكزات بناء الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣

ليس خافياً ان العراق قبل ٢٠٠٣ كان دولة تطبق النظام المركزي الذي يشغل فيه القطاع العام دوراً محورياً في النشاط الاقتصادي وذلك استناداً لسببين أساسيين[٢٢].

١. طبيعة النظام الاقتصادي وأيديولوجيته القائمة على الاشتراكية.

٢. كون العراق الاقتصادي ينتمي إلى جبهة الدول النامية كغيره في دول عالم الجنوب التي فرضت سيطرتها بعد الاستقلال على أهم القطاعات الاقتصادية لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة لا مجال لتطرق لها الآن.

وبعد التغيير الذي حدث في العراق عقب العام ٢٠٠٣ واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وما رافق ذلك في تغيرات سياسية بدت ملامح التغير الاقتصادي واعتماد الحكومة نهج التحول نحو اقتصاد السوق والتحول نحو القطاع الخاص من خلال جملة مرتكزات اقتصادية أهمها:

١. الدستور العراقي عام ٢٠٠٥

أكد الدستور العراقي على جملة في المعايير والمبادئ الاقتصادية والاجتماعية والتي تناولتها العديد من مواده، ومنها المادة (٢٣) والتي ركزت على صيانة الملكية الخاصة وحق العراقي التملك في أي مكان في العراق، والمادة (٢٤) والتي كفلت حرية انتقال الأيدي العاملة والبضائع ورؤوس الأموال العراقية بين الأقاليم والمحافظات، وأشارت المادة (٢٥) التي (تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته)[٢٣].

وركزت الفقرة الثالثة في المادة (١١٠) على اختصاصات السلطات الاتحادية برسم السياسة المالية والجمركية وأصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية لها[٢٤].

ويتضح مما تقدم ان دستور العراق لم ينص صراحة على طبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي المنشود للبلاد، كونه رأسمالياً أم مختلطاً أم اشتراكياً بل ما وضع هو مبادئ عمل هي أقرب في جوهرها للنظام الاقتصادي الرأسمالي مع المحافظة على دور مركزي محدود للدولة في بعض الاختصاصات.

٢. السياسات الاقتصادية الحكومية

تضمن برنامج الحكومة العراقية الأولى التي تشكلت على أساس الدستور الدائم في أوائل عام ٢٠٠٦، العمل على تنفيذ العديد من الخطوات في كافة الميادين، وجاء في البرنامج الاقتصادي الفقرات الآتية[٢٥]:

أ. وضع خطة تنمية شاملة للبناء والأعمار مع الأخذ بنظر الاعتبار واقع الحرمان والمضلومية والتخلف الذي أصاب المناطق والسكان بسبب السياسات السابقة.

ب. تنشيط عملية إعادة الأعمار وإعطاء الأولوية للمناطق المحرومة والمتضررة.

ج. الإسراع بتأهيل قطاع الطاقة الكهربائية.

د. تنظيم إدارة قطاعي النفط والغاز بإصدار تشريع لهذا الغرض وبما يضمن حقوق الأقاليم عند تشكيلها والمحافظات وفق ما ورد بالدستور.

ه. تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية بما يساهم في التنمية والأعمار وبما يحفظ الوحدة الوطنية.

و. الاهتمام الفائق بالقطاعين الزراعي والصناعي ووضع القوانين والقرارات وتقديم الدعم الحكومي الكفيل.

٣. قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦

تضمن قانون الاستثمار الذي صدر سنة ٢٠٠٦ سبع فصول أستعرض فيها كافة المزايا والضمانات للمستثمرين والتزامات المستثمر وكل ما له علاقة بإصدار اجازة الاستثمار وتأسيس المشاريع ولعل من المهم الإشارة إلى المادة الثانية التي حددت أهداف القانون وفق الآتي[٢٦]:

أ. تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الانتاجية والخدمية وتنوعيها.

ب. تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام القانون في الأسواق المحلية والأجنبية.

ج. تنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين.

د. حماية حقوق وممتلكات المستثمرين.

وقد حددت المادة (٢٩) في القانون، ان تخضع جميع مجالات الاستثمار لأحكام هذا القانون باستثناء الاستثمار في مجالس استخراج وإنتاج النفط والغاز والاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التأمين.

٤. وثيقة العهد الدولي ٢٠٠٧

تضمنت وثيقة العهد الدولي والتي صادقت عليها الحكومة العراقية والدول الصناعية الكبرى وبعض الدول الإقليمية بضمنها جمهورية مصر العربية وممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة والجامعة العربية، العديد من المضامين النظرية التي حددت ملامح الاقتصاد العراقي، وأبرز ما ورد فيها في الشق الاقتصادي[٢٧]:

١. إدارة الموارد العامة والإصلاح الاقتصادي واصلاح القطاع الاجتماعي والتركيز على قطاعي الطاقة والزراعة للاستفادة المثلى في موارد العراق وجذب الاستثمارات الخارجية.

٢. الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال:

أ. إقامة نظام إدارة موارد النفط على أساس الشفافية والمحاسبة مع ضمان تقسيم عادل لعوائد النفط بين الأقاليم.

ب. إدارة الانفاق العام بشكل يحول دون إهدار ثروات الدولة أو الاستيلاء عليها.

ج. تفعيل إجراءات مكافحة الفساد ووضع سياسات إصلاح الخدمة المدنية.

د. تحقيق الإصلاح الاقتصادي في خلال اصلاح برامج الدعم وتنمية القطاع الخاص بالاستثمار العام والخاص في قطاع النفط.

بناءا على ما تقدم نجد ان وثيقة العهد الدولي هيأت الفرص العملية لاندماج الاقتصاد العراقي بمحيطه الاقليمي والدولي كما مهدت لتحويل الاقتصاد العراقي في نمط الاقتصاد الموجه، نحو تطبيقات الاقتصاد الحر بصورة مباشرة.

٥. خطة التنمية الاقتصادية ٢٠١٠-٢٠١٤

قدمت خطة التنمية الاقتصادية التي أعدتها وزارة التخطيط بالتعاون مع كافة الوزارات الحكومية والعديد من الباحثين الاقتصادية جملة من الاصلاحات المؤسسية على مستوى القطاعات كافة وأكدت على بناء القدرات البشرية والفنية اضافة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة والتأكيد على اقتصادية المشاريع المتبناة في الخطة وموضوع الحكومة الرشيدة بما فيها من مبادئ سيادة القانون والمساءلة والشفافية والعدالة والشمولية والكفاءة والتوسع في مجال اقتصاد المعرفة وتوظيفه لخدمة أهداف الخطة. لتكون بذلك خطة التنمية الاقتصادية قد عملت أهم المرتكزات التي يقوم عليها الاقتصاد العراقي[٢٨].

٢) واقع الاقتصاد العراقي

على الرغم من التطورات التي حدثت في إدارة عملية التغيير في العراق في كافة الميادين وبخاصةً الميدان الاقتصادي والتي توجت بإقرار الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ ووصول أول حكومة عراقية منتخبة لأربع سنوات مما يمهد خطة شاملة للتنمية الاقتصادية، إلا أن ما يؤسف إليه ان التطبيقات الاقتصادية أغفلت هذه المقدمات ولم توضع أي خطة تنمية اقتصادية في العراق طيلة الستوات الأربع في عمر الحكومة الأولى بعد إقرار الدستور حسب ما بينا سابقاً. ويمكن توضيح أهم مشكلات الاقتصاد العراقي وفق الآتي[٢٩]:

١. تحطم البنى التحتية بفرعيها الاقتصادي مثل الطرق والجسور والكهرباء والماء، والاجتماعي مثل المدارس والمباني الحكومية والمستشفيات مما يستلزم موارد مالية كبيرة لإعادة تأهيلها.

٢. اختلال الهيكل الانتاجي بشكل عام أثر تشوهات عميقة في الهيكل الاقتصادي، تتجسد في الاعتماد على مورد وحيد وهو النفط، وكذلك تشوهات في سوق العمل حيث تسوده نسبة عالية من ضعف التأهيل والقدرات الفنية في حين توجد نسبة بطالة كبيرة في حملة الشهادات الجامعية العليا.

٣. مشكلة التضخم وارتفاع مستوى الأسعار بشكل شبه دائم وخاصة السلع الضرورية، يقابله في نفس الوقت انخفاض في الدخل الفردي، ويلاحظ هناك اتجاهاً تصاعدياً في الاسعار مقابل انخفاض مستوى التوظيف في القطاعيين الخاص والعام وبالتالي انخفاض في مستوى الأجور على الرغم من الزيادة الواضحة في دخول العاملين في القطاع العام.

لقد اصبحت الحاجة للاصلاح الاقتصادي في العراق فعلية في ظل التشوهات العديدة والسياسات الاقتصادية غير المستقرة والظروف المعيشية المتدنية والمتغيرات الاقتصادية الدولية، لذا عملت الادارة الحكومية الحالية على السير نحو برامج تصحيحية وسياسات داعمة لتدويل الاقتصاد وتحرير السياسات الاقتصادية بهدف اعادة الحياة للاقتصاد العراقي واللحاق بعجلة التقدم والرفاهية، وتوزعت الاصلاحات الاقتصادية في الجزء الاكبر منها على القطاع المالي والنقدي واصدار القرارات حول تحرير التجارة وحرية الاستثمار ومحاولات اعادة هيكلة القطاع العام.

٣) المعوقات الاقتصادية لبناء الدولة العراقية :

١. ظاهرة الفساد المالي والادري:

ان انتشار ظاهرة الفساد المالي والادراي يحمل اثارا سلبية على مجمل الاوضاع الاقتصادية في العراق وتتضح اثاره بشكل عام على مؤشرات التنمية وعلى القدرة التنافسية للاقتصاد، حيث توجد علاقة عكسية بين انتشار الفساد وقدرة الاقتصاد على التنافس الخارجي، واهم المتغيرات الاقتصادية التي يؤشرها الفساد الاتي(٣٠):

أ. يساهم الفساد في تعزيز التضخم، اذ ان تدني مستويات المعيشة وتفاوت مستويات الاجور بين افراد المجتمع وبروز فئات تتمتع بمستويات عالية من الرفاهية لارتفاع دخلهم، وهذه الفئات قريبة من مركز القرار سبب تآكل القيمة الحقيقية للنقود مع عدم قدرة المواطن البسيط على اللحاق بالارتفاع المستمر في الاسعار، كما يشكل الفساد هدرا للموارد المالية للدولة ويحد من امكانية تنفيذ المشاريع وبالذات تلك المتعلقة بالبنى التحتية والاستراتيجية منها.

ب. ان هدر الاموال ساهم بشكل كبير في زيادة حجم البطالة واجبرت العديد من المواطنين بالقبول بأية فرصة للعمل حتى لو كانت باجور متدنية مما خلق اثارا اجتماعية تمثلت بزيادة معدلات الجريمة والاحتيال للحصول على الاموال.

ت. ان الفساد المالي يبدد القيمة الحقيقية لميزانية الدولة مما يجعل المهمة صعبة للتخلص من حجم المديونية الخارجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي.

٢. ارتفاع تكاليف اعادة الاعمار:

ان عملية اعادة الاعمار والاصلاح الاقتصادي في العراق لازالت تعاني من محدودية التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة في مختلف القطاعات، فقد تركزت السياسات الاقتصادية نحو الاصلاح الاقتصادي والمالي ومجالات الاقتصاد الكلي واغفلت المشاكل البنيوية والاجتماعية، اضف الى ذلك ان السياسات المطروحة لم تاخذ بعين الاعتبار خلفية ومزايا وخصوصية الاقتصاد العراقي، خاصة عندما نعرف ان عملية اعادة الاعمار في العراق تحتاج لارقام فلكية من الاموال والاستثمارات تقدر بحوالي ٧٠٠ مليار دولار حسب تصريحات محافظ بغداد مشيرا الى ان انشاء البنى التحتية سيشجع البناء والاعمار والاستثمار، ومن المتوقع ان العراق سيقوم بتمويل الجزء الاكبر من اعادة الاعمار بواسطة عائدات النفط والجزء الاخر سيمول من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر(٣١).

٣. عدم الاستقرار السياسي والامني:

لم يعرف العراق الاستقرار السياسي والامني منذ العام ٢٠٠٣ ولحد الان، وما تنتهي ازمة حتى تاتي اخرى مما خلق حالة عدم تداول مرن للسلطة، وهذا شكل تحديا كبيرا لتطبيقات السياسات الاقتصادية في كافة المجالات لما خلفه عدم الاستقرار هذا من تدمير للبنى التحتية وزيادة قناعة المستثمرين الاجانب من عدم جدوى استثمار اموالهم في العراق.

المبحث الثالث: طبيعة مواقف القوى والأحزاب السياسية من بناء الدولة الجديدة

كما هو معلوم، لقد شهد العراق ومنذ احتلاله، تغيرات قادت الى خلق تحولات كبرى وتطورات حادة، خلقت أوضاعا شديدة التعقيد، بدءا من الحملة العسكرية الأمريكية البريطانية وإلى السعي لاقتلاع حزب البعث من جذوره. بدأ بعمليات وتحولات سياسية جوهرية، تسعى إلى بناء الدولة العراقية، على أسس سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة في اطار عملية سياسية شاملة، قائمة على أسس وقواعد جديدة تهدف إلى بناء دولة فيدرالية اتحادية غير مسبوقة في المنطقة. يكون نظامها السياسي قائم على أسس ديمقراطية، والذي يهدف الى جعل هذا البناء وهذه الديمقراطية مثالا

لمجتمعات ودول الشرق الأوسط نظرا لمواجهه العملية السياسية الجارية في العراق، مجموعة من المشاكل السياسية والتدخلات الإقليمية، التي تعرقل إجراءات بناء الدولة.

ولكن على الرغم من كل التوجهات المنادية بتطوير العلاقات السياسية على مبدأ المصالحة الوطنية، والدخول في حوار يهدف الى بناء الدولة العراقية الجديدة من قبل القوى السياسية المؤيدة والمعارضة؛ إلا أن تلك المناشدات اصطدمت بالكثير من المعوقات الأساسية وقادت الى بذل المهتمين بالمستقبل الديمقراطي للدولة العراقية الجديدة، صرف الجهود في البحث عن حلول لها. ويعود سبب ذلك الى عدم تواجد بنية مستقرة وذات تركيبة متوازنة، تمتلك فلسفة سياسية منسجمة. فما هو موجود حاليا يتسم بكونه يعكس تصارعية أطراف هذه البنية، لكون ان كل طرف يملك مشاريع وتوجهات مختلفة ومنشغل في عمليات استنزاف مستمرة، فضلا عن عدم وجود ثقة متبادلة بينهما. الأمر الذي زاد من تأرجحهم بين المد والجزر، وهو ما ينعكس بالسلب على الشارع العراقي. ومن اجل التوقف على معرفة هذه الوضعية، فسيتم البحث في هذا المبحث عن طبيعة ومؤشرات مواقف القوى والأحزاب السياسية والدينية بتكويناتها الفكرية من عملية بناء الدولة، خلال مجريات عملياتها السياسية.

ففي ظل التحولات السياسية التي يشهدها العراق اليوم والتحول الذي لا يخلو من صعوبات وعقبات نحو الديمقراطية، وفي ظل واقع متأزم ومرتبك بسبب عدم الاستقرار، تبرز لنا ظاهرة غالبا ما توصف بأنها صحية، إلا وهي ظهور (الأحزاب والتعددية الحزبية)[٣٢]. فلقد شهدت الساحة السياسية العراقية بروز احزاب وحركات سياسية وتكتلات شبه حزبية، قام بتأسيسها قوى وشخصيات حملت أسماء مختلفة لتعبر عن شغف كبير لممارسة العمل السياسي من جهة، ومن جهة اخرى تعكس كل هذه التنظيمات صراع قياداتها على المصالح. وان ظهور هذا الطوفان من الأحزاب كان رد فعل لحالة الاختناق السياسي الذي خلفته عقود طويلة من سيطرة الحزب البعث على السلطة السياسية وسياسته القمعية التي حرمت المواطن من فرص العمل السياسي الافي إطار العمل ضمن المجال الذي حدده مسبقا بتلك المتعلقة بدعم سياسته، وضعية خلقها منذ فشل تجربة الجبهة الوطنية أواخر السبعينات من القرن الماضي، فضلاً عن الفراغ السياسي لأي شكل من أشكال السلطة، وما ترتب عليها من فوضى انطلقت معها الإرادة الفردية والجماعية لتأسيس تكتلات سياسية".

"لقدأتاحت ظروف انهيار النظام السياسي السابق، فرصة للأحزاب والتيارات السياسية والدينية، التي كانت موجودة ومقموعة ومضطهدة، إلى اعادة ممارسة العمل بعلنية بإعادة صلاتها بأعضائها القدامى وكسب تعاطف الجيل الجديد من أنصارها. وقد قادت ظروف الصراع على السلطة حاليا

ببعض من الاحزاب السياسية والمدفوعة بشعورها بوجود التهديد لهويتها او كيانها، فتشكلت في كيانات سياسية صغيرة للمطالبة بحقوق الفئات التي تمثلها"[٣٣].

"وهكذا فقد ظهرت في الساحة السياسية العراقية، أحزاب وهياكل تنظيمية بمسميات متعددة، بعضها إسلامي والآخر علماني وأحزاب اشتراكية وأخرى قومية. بعضها معروف لدى الشارع العراقي ولها تاريخ طويل وخبرة في مجال العمل السياسي في حقول المعارضة، والبعض الآخر لم يظهر الا بعد الاحتلال. إذ وجدت عشرات الأحزاب التي استفاد مؤسسوها من أجواء الحرية التي توفرت لهم. غير أن الأحزاب التي هيمنت على المشهد والساحة العراقية في مرحلة ما بعد سقوط النظام الدكتاتوري هي أحزاب ما كان يسمى (المعارضة الجديدة)[٣٤]. والتي تأسس أهم تشكيلاتها خارج العراق بعد حرب الخليج الثانية لعام١٩٩١م وما أعقبها من مؤتمرات. كان أهمها مؤتمر صلاح الدين في شمال العراق في آذار/ مارس٢٠٠٣م، حيث انتخبت لجنة المؤتمر خمسة أحزاب وهي حزب المؤتمر الوطني، حركة الوفاق الوطني، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وأصبحت تعرف فيما بعد بالهيئة الخماسية أوبمجموعة الخمسة. وقد حاولت هذه الهيئة أن توسع قاعدتها بإضافة حزبين آخرين هما حزب الدعوة الإسلامية والحزب الوطني الديمقراطي"[٣٥].

"وبما ان هذه التشكيلات تعبر عن محاولة اشراكها في السلطة. فهناك ثمة ظواهر يمكن رصدها في هذا المجال، من منطلق احتواء مشاركة اي هيئة سياسية في العملية السياسية، على برنامج سياسي يترجم ويعكس طموحات مؤسسي هذه التشكيلات وذلك من خلال طريقة تعاملهم مع السلطة وفي تصورهم للعبة السياسية. ولكن الشيء الذي يمكن ملاحظته في الساحة العراقية، هو غياب البرنامج السياسي لدى كل هذه التنظيمات والأحزاب والقواعد الجماهيرية، باستثناء تأثير الأحزاب الدينية الإسلامية التي تمتلك تلك القاعدة. فقد غاب الفعل السياسي المؤثر في التشكيل الجمعي للرأي العام العراقي، ولوحظ تهميش نسبي للأحزاب الأيديولوجية التاريخية. أما الأحزاب الصغيرة فقد بدت بمثابة تجمعات مكتبية لا يزيد عدد أعضائها عن أعداد موظفي مكاتبها، ولم تنشأ أحزاب جديدة بالمفهوم الحديث تعتمد على مبدأ التخصص الوظيفي والانتماء الطوعي والمصالح المشتركة. بالإضافة إلى ذلك تفتقد معظم الأحزاب السياسية العراقية إلى شروط الحزب الديمقراطي، لاسيما في حياتها وتنظيمها الداخلي فمعظمها تغلب عليها الزعامات الحزبية الفردية ولفترات طويلة، وغياب التعددية وعدم تداول القيادة الحزبية، وافتقاد أغلب هذه الأحزاب للشفافية والنزاهة"[٣٦].

في حين ما يميز الساحة الإسلامية العراقية، هو تنوعها من زاوية تعدد تنظيماتها من جهة، ومن جهة اخرى تعدد توجهاتها الفكرية الموجودة بداخلها. وان كان هناك في السابق نوع من التقارب في

أطروحات هذه الاحزاب رغم تنوع اتجاهاتهم الفكرية والتنظيمية، فإن اساس هذا التقارب كان يرتكز على فكرة العداء للنظام السابق وبدرجات مختلفة يجمعها، وهو بدوره أدى إلى ضيق ساحة الخلاف بين الأطراف المختلفة والى التركيز على المشتركات ومحاولة التجاوز على الأمور المختلف عليها.

"ان تأثير الاحزاب الدينية في الساحة السياسية، يعود الى ما بعد سقوط النظام الاستبدادي، حيث اصبح الشارع العراقي، منقسما بين تيارات تعبر عن نفسها بأحزاب بعضها له الجذور وأصول، والآخر حديث النشأة والمولد، وثالث نشأ في المنفى بدعم من هذه الدولة أوتلك. ولكن هذا العدد الكبير من الأحزاب الذي بدأ وكأنه محاولة لتعويض سنوات طويلة من حكم الحزب الواحد، مازال يفتقد إلى تأييد الأغلبية الساحقة من العراقيين وولائهم. فبدلا من أن ينخرط العراقيون في عملية سياسية أساسها يقوم على التعددية، توجهوا بولائهم نحو تيارات وقوى غير حزبية ليمنحوها الطاقة والتأييد، وباتت هذه القوى هي المحرك الأساسي للشارع العراقي والقادرة على توجيه الأحداث، برغم أن بعضها غير مشارك في إدارة البلاد وهذه القوى بمجملها دينية حصلت على ولاء الناس في إطار موروث قديم. وبعد أن يئسوا من التيارات السياسية التي يرى اغلب العراقيين أنها لم تحظ بالمصداقية ولا تمتلك البرنامج المقنع وليس فيها زعيم قوي يمكن أن يلتف حوله الشعب، وبالتالي لم يجد العراقيون غير التيارات الدينية ليحتشدوا حولها، مستندين إلى ولاء طائفي بات يفرض هيمنته بقوة على شأن هذه البلاد"[٣٧].

"لقد عجل الاحتلال الأمريكي بظهور النزاعات والخلافات الفكرية إلى السطح، وقاد الى اشتداد لهجة الخطاب المستخدم في أوساط هذه التيارات في التعامل حتى مع نظرائهم من الجماعات الأخرى. حيث أدى الانفلات الأمني الذي أعقب الاحتلال فضلا عن التطورات السياسية المتلاحقة التي شهدها العراق، والتي جعلت المواقف السياسية للجميع على المحك، والمؤدية إلى تعميق النزاعات الفكرية والسياسية بين الأطراف المختلفة والتي كانت مؤجلة في السابق، وبدأت هوة الخلاف بالاتساع حتى وصلت حد الصدام الدموي في العديد من الأحيان"[٣٨].

ان مايجدر الاشارة إليه في هذا الخصوص، هو ان كل هذه التطورات والتغيرات واجهت وما زالت تواجه صعوبات جمة من قبل بعض القوى العراقية، سواء كانت هذه القوى سياسية أم غير سياسية، وسواء كانت خارج العملية السياسية (مثل هيئة علماء المسلمين في العراق) أو داخل العملية السياسية (مثل بعض الكتل البرلمانية). يضاف إلى ذلك وجود قوى معارضة أخرى، لكنها اتخذت خيار المقاومة المسلحة. فكل هذه الأوضاع والصعوبات تدفع الى تشنجات بين هذه القوى ويفترض علينا التوقف هناعند الأسباب التي أدت إلى تعدد مواقف تلك القوى العراقية، سواء بقبولها أورفضها

أو عدم مشاركتها، كقوى فاعلة لمجريات الأحداث السياسية، والتي تعود إلى مرحلة تأسيس مجلس الحكم العراقي في ١٣تموز/ يوليو٢٠٠٣م، والمبتلية بالكثير من التحديات والمشاكل والمعوقات، ومنذ بدائة تأسيسها وللأسباب التالية:

أولا: عين مجلس الحكم في العراق من قبل سلطة التحالف المؤقتة عوضا ان يكون منتخبا من قبل الشعب العراقي. للحاجة الماسة في تواجد بديل وبأقصى سرعة ممكنة، لإعطاء انطباع بان العراقيين كانوا مشاركين في ادارة البلد مع قوات التحالف المؤقتة. وكما هو واضح في عملية اجراء الانتخابات العراقية، التي كان ولا بد من قيامها وبتعداد رسمي للسكان ومجموعة من القواعد والأسس والقوانين يتم الاتفاق عليها من اجل تنظيمها وإدارتها مسبقاً. لكون هذه العملية تحتاج إلى وقت قد يكون أشهرا أو سنيناً. وبهذا فإن مجلس الحكم العراقي يفتقر بلاريب إلى الشرعية،ذلك بنظر الشعب العراقي اجمع.

ثانيا: فشل مجلس الحكم في تأدية وظيفته كصوت موثوق للعراق. ليس فقط بسبب انقساماتها الداخلية التي سيطرت عليها النزاعات والخلافات الشخصية، ولكن لكون ان معظم اعضائه قد جاءوا من المعارضة العراقية التي تشكلت في الخارج والتي تم تشكيلها على نحو صريح وواضح على اساس الهوية الطائفية العرقية، فمن الطبيعي ان يعمل اعضاؤه وفقا لمصالحهمالطائفية وعرقية بحته.

ثالثا: ان سلطة التحالف المؤقتة بقيادة الحاكم المدني بول بريمر(Paul Bremer) احتفظت بحق النقض القائم في وقتها على قرارات المجلس الحكم، أي بمعنى سيبقى هذا المجلس مجردة من أي سلطة حقيقة وذات اهمية في مسيرة العملية السياسية"[٣٩].

ومن هنا وجدنا انعكاس نتيجة اثار هذه الاسباب على ترتيبات تقاسم السلطة لتجسد انقسامات المجتمع على مستوى المؤسسات السياسية والدينية، أي انها ساعدت في تدعيم الانقسامات المجتمعة القائمة، بدلا من تسويتها والتوفيق بينهاوالمؤدية بالتأكيد إلى تعدد مواقف القوى السياسية،ان كانت قومية او دينية أو حزبية في العراق اوغيرها. ابتداءامن مجلس الحكم والتي اعتبرت عالما صغيرا جدا مقارنة مع اطياف المجتمع العراقي وقادت في نهاية الامر الى عدم تمكن هذه القوى في عملية بناء الدولة الوطنية. وعليه ونتيجة لهذا الاختلاف في طبيعة الاحزاب والحركات والتيارات السياسية والدينية في العراق والمتمثلة بعدة اتجاهات، حول دورهم الفعال في العملية السياسية وتصورهم السياسي لبناء الدولة:

أولا: الأحزاب والحركات السياسية في العراق

١. الأحزاب والجماعات الاسلامية السنية:

ففي الأحزاب او الجماعات الاسلامية السنية (المتمثلة في: الحزب الاسلامي العراقي، جبهة التوافق العراقية، جبهة الحوار الوطني، كتلة المصالحة والتحرير، حزب الأمة العراقية الديمقراطية، مؤتمر صحوة العراق، نرى أنهم كانوا اول المبادرين إلى لعب دور في المسرح السياسي الجديد. مبررة مساهمتها السياسية، بأنها تسعى الى ضمان مساهمة سنية في مشروع اعادةبناء الدولة والمجتمع في عراق مبني على حقائق الوضع الجديد، وليس على اساس التشبث بالمعادلات القديمة وآلياتها. كحسم الموقف من حزب البعث بشكل واضح وصريح، بتحدد خياراتها واتخاذ مواقف دقيقة من جملة الاستحقاقات التي افرزتها عملية التغيير. علاوة على تقديم التبريرات اللازمة من طرفها، والتي تمسكت بها، من اجل الدخول في العملية السياسية، وهو بضرورة وجود كتلة سنية منتخبة، مدعومة من قبل ناخبيها، تشكل مرجعية سياسية للسنة العرب، مما يساعد على اضعاف المتشددين الذين فضلوا المقاومة المسلحة كخيارسياسي، بدلامن لعبة المشاركة السياسية. فمن خلال منظور هذه القوى المشاركة نجد ان هذه المساهمة سوف تساعد على تبني مواقف اكثر عقلانية، وبامكانها ان تحقق مكاسب للسنة، لم تتمكن المقاومة المسلحة من تحقيقها[٤٠]. بهذا يتضح لنا من خلال مواقف هذه القوى حول بناء الدولة الجديدة وتنظيرهم لحملاتهم الانتخابية، انهم مرتبطون ارتباطا قويا بهوية عراقية وهوية عربية مع اختلاف درجات الخليط بين الهويتين. فالسنة العرب سواء العلمانيون ام المتدينون، هدفهم الرئيسي يكمن في جمع اتجاهات الرأي بشأن الاسلام، وحتى اولئك الذين يريدون إنشاء دولة علمانية.

٢. الأحزاب والجماعات الاسلامية الشيعية

والمتمثلة في (المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق (المجلس الاعلى الاسلامي حاليا)، حزب الدعوة الاسلامية، التيار الصدري، حزب الفضيلة الاسلامي، حزب المؤتمر الوطني العراقي،حركة الوفاق الوطني العراقي، الاحزاب والكيانات الصغيرة). هذه القوى القومية العربية الشيعية وبشقيها العلماني والديني نرى في مواقفها المساندة لبناء الدولة الجديدة الجوانب الآتية:

أ. "إن القوى الشيعية في العراق تحاول ان تأخذ موقعها في هذه الصيرورة، أي تتطلع اليوم بان تحتل موقع الصدارة والسيطرة. حيث تشكل المرحلة الحالية من السياسة العراقية بمثابة منعطف في حياة شيعة العراق، بعد ان كانت مجموعات مستبعدة طوال سنين عديدة، بدأت مع العثمانيين والبريطانيين وانتهت مع البعثيين. فمنذ سقوط نظام البعث عام٢٠٠٣م على ايدي الامريكان، تحاول القوى الشيعية التعامل بواقعية مع هذا التغيير. ولاينبغي التقليل من اهمية هذا

التحول السياسي، سواء بالنسبة للعراق اوبالنسبة للمنطقة. وعليه فان صورة العراق السياسية المستقبلية قد بدأ بالتغيير فعلا، بعد ما تم خلق فراغا خطيرا للسلطة في العراق، بإزالة النظام السابق حيث تمكن الدين المنظم يملأ هذا الفراغ، ويلعب دورا اساسيا في مستقبل الدولة العراقية، بسبب كونه احد الهياكل الاجتماعية القليلة المتبقية، والذي يملك القدرة على تحريك جماهير الشيعة"[٤١].

ب. "انخراط تلك القوى في عملية بناء الدولة الجديدة بالتعاون مع الامريكان جعلهم كاللاعب الأساسي في تحريك المشهد السياسي الجديد، لذلك فانها دخلت في العملية السياسية بكامل قواها، على الرغم من وجود تيارات وقوى شيعية سياسية اخرى لم تشترك في العمل السياسي وتحفظت عليه، او حتى تلك التي تتراوح مواقفها بالمشاركة والمقاطعة او حمل السلاح احيانا، والتي تمثلت بمواقف ايجابية من العملية السياسية والحكومة ممثلة بقوة (حزب الدعوة الاسلامية) و(المجلس الاعلى الاسلامي)، وموقف سلبي من العملية السياسية، تمثل في رفض قيامها اثناء وجود القوات الامريكية في العراق كتيار الشيخ (جواد الخالصي)، وان كان الاخير لايمتلك شعبية واسعة على الصعيد الافقي والعمودي، وموقف نقدي من العملية السياسية يتمثل في القبول والمشاركة في الانتخابات البرلمانية، مما قاد في النهاية الى انسحاب كامل من التكتل الشيعي المسمى (بالائتلاف العراقي الموحد)"[٤٢].

ج. "إن مسيرة التكوينات السياسية لمواقف القوى السياسية الشيعية العلمانية الفاعلة في العملية السياسية، لعبت وجسدت هذا الدور المؤثر في بداية التغيير. الاان الوضعية قد اختلفت بسبب ان التوجهات المجتمعية للشعب العراقي اصبحت تتحكم بها التوجهات الدينية والتلاعب بمعطياتها، لغرض حشد اكبر عدد ممكن من الاصوات بهدف استلامهم الحكم وتنفيذ مشاريع برامج من يقف وراء هذه العملية من احزاب وتيارات سياسية، وأصبح الناخب العراقي ينجذب الى الايديولوجيات الاسلامية والدينية اكثر منها من العلمانية، وهذا ما اثبتته نتائج الانتخابات المحلية الأخيرة لذلك اصبح العلمانيون الشيعة يشعرون باليأس ويقولون بأنه طالما صوتت الاغلبية الشيعية الى الاحزاب والتيارات الإسلامية فإن العراق يسير نحو الهاوية"[٤٣].

بهذا وبعدالعزل المتواصل للشيعة عن اي ممارسة للسلطة من قبل النظام البعثي السابق، نرى انه في هذه المرحلة وبهذه المرة من الصعب جدا ان يقبلوا الشيعة دورا ثانويا في حكومة عراقية مستقلة وعملية بناء الدولة الجديدة.

٣. مواقف القوى القومية الكردية

تعتبر القوى الكردية العراقية، من بين القوى السياسية التي تتمتع برؤية واضحة فيما يخص العملية السياسية بشطريها، تكوين المركز السياسي وخصوصيته وشكلية الدولة بناء الدولة الجديدة. ومن هنا سوف نرتكز على محورين رئيسين: حيث يركز الأول على القوى الكردية المشاركة في بناء الدولة والعملية السياسية والتي يتضمنها القوى الداعية الى الانفصال لكون القوى المشاركة في العملية السياسية، هي صاحبة نوايا انفصالية شاخصة ومنذ عقود، ولكن عدم توفر امكانيات تحقيق مثل هذه النوايا، هي وراء عدم التصريح بها علنا. واما المحور الثاني فيركز على القوى المعارضة للعملية السياسية وبناء الدولة العراقية الجديدة . ولكن معارضتهم تتمثل في بناء الدولة على الأسس التي وضعها الاحتلال الامريكي، وبالرغم من محدودية تأثيرها على سير العملية السياسية وبناء الدولة.

١. المؤيدون للعملية السياسية

"ان المشاركة السياسية الكردية وفي تثبيت صيغة الدولة الجديدة، تتجلى في مساهمتهم في العمليات الانتخابية التي جرت لحد الان في العراق. ففي اعقاب انتخابات عام/ ٢٠٠٥م حصلت الاحزاب الكردية على (٧٥) مقعدا في الجمعية الوطنية، وهو الأمر الذي مكنهم من ان يكونوا طرفا مهما في العملية السياسية. اما في الانتخابات التالية خسرالتحالف الكردستاني، والذي ظل اكثر تماسكا لبعض مقاعده في البرلمان الجديد بسبب مشاركة السنة، الاانه استمر في الحفاظ على نسبة مهمة من المقاعد. والتي عمل على استخدامها كقوة تساومية مع الاطراف الاخرى الشيعية والسنية في اطار بناء واعادة بناءالتحالفات المتوقعة داخل الاطر المركزية. ورغم ذلك فان مواقف الاحزاب السياسية الكرديةمثل(الحزب الديمقراطي الكردستاني)تختلف فيما بينها من زاوية الاهداف وتبعا لطبيعتها الأيديولوجية عن الحزب الاخر الاوهو (الاتحاد الوطني الكردستاني) ".[٤٤]

أ. الحزب الديمقراطي الكردستاني

الحزب الديمقراطي الكرستاني أو البارتى هو حزب علماني ليبرالي وأحد الأحزاب الكردية الرئيسية في العراق ومؤسس الحزب هو الزعيم الراحل مصطفى البارزاني ، خلف مصطفى البارزاني في رئاسة الحزب عام ١٩٧٩ نجله مسعود بارزاني الذي يترأس الحزب وإقليم كردستان حاليا.

يتألف هيكل نظام الحزب من أربعة هيئات رئيسية وهي الرئيس ونائب الرئيس واللجنة المركزية والمكتب السياسي وللحزب ٢٣ فرعا في أنحاء مختلفة من شمال العراق وإيران وأمريكا وأوروبا التي تقع مقرها في لندن.

كان الحزب منذ نشوئه عام ١٩٤٦ إلى التسعينيات يدعوا إلى الحكم الذاتي لأكراد العراق ولكنه ومنذ اواسط التسعينيات بدأ ينحو منحى اخر حيث بدأ بالمطالبة بدولة مستقلة لأكراد العراق ولكنه رضي بالفيدرالية كحل مؤقت بناء على المفاوضات مع احزاب المركز رغم ان الموضوع يثير العديد من المشاكل بسبب تنازع حول الصلاحيات.

بعد الاجتياح الأمريكي للعراق في مارس ٢٠٠٣، طوى الحزب الديمقراطي الكوردستاني خلافاته مع الاتحاد الوطني الكوردستاني كلياً ليشكلا زعامة مشتركة تطالب بالحقوق القومية للكورد وشارك الحزب في جميع التغيرات التي طرأت على الساحة العراقية ابتداءا من مجلس الحكم في العراق والحكومة العراقية المؤقتة والحكومة العراقية الانتقالية إلى مشاركتها في الأنتخابات العراقية.

ب. الاتحاد الوطني الكردستاني

يعتبر الاتحاد الوطني الكردستاني[٤٥] من انجح الاحزاب الكردية في تحقيق اهدافه السياسية التي ناضل من اجلها. الذي انتخب (جلال الطالباني) عن الائتلاف الكردستاني الموحد كأول رئيس للجمهورية العراقية، بعد سقوط الحكومة البعثية، وبمجموع (٢٢٧) صوتا. والذي اشترك في الترتيبات التي أنشأتها سلطة الاحتلال الامريكي، وفي مجلس الحكم الانتقالي والائتلاف في انتخابات كانون الثاني/٢٠٠٥م مع الاحزاب الكردية للقائمة الكردستانية"[٤٦]."كانت نظرة الحزب ومواقفه بخصوص الاحتلال، تبين تصور الحزب لبناء الدولة العراقية.

ومن جراء التغيير السياسي الذي حصل في العراق، كان الاتحاد الوطني شأنه شأن جميع الأحزاب العراقية، إذ رفع شعار الديمقراطية والحرية والفدرالية للعراق. من خلال التأكيد على ضرورة إقامة النظام الفدرالي للعراق. باعتبار إن الفدرالية ليس مسألة طارئة وجديدة على فكر الاتحاد الوطني وممارساته، بل تمتد جذورها إلى بداية تأسيس الجمهورية العراقية. إذ اتفقت جميع القوى الكردية على قرار الفدرالية، كونها نمطاً لتنظيم العلاقة بين اقليم كردستان والدولة العراقية، و قرار اتخاذ الفدرالية كنظام للحكم، استمد مشروعيته من حق الشعب الكردي في تقرير مصيره، ويستحسن أن يمارسه الشعب الكردي بشكل اتحاد اختياري فدرالي، ضمن الكيان الدولي الجديد للعراق الديمقراطي الموحد وضمن الشعب العراقي والكيان العراقي المقام على

أسس الديمقراطية والمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات والمثبتة في منهاج والنظام الداخلي للاتحاد، والذي يكافح من أجل ترسيخ النظام الفدرالي الذي أقره (المجلس الوطني الكردستاني) بالإجماع في ٤/تشرين الأول/١٩٩٢م. لتحديد العلاقة بين اقليم كردستان والحكومة المركزية، ضمن اطار عراق ديمقراطي برلماني فدرالي تعددي. ويؤكد الاتحاد بأن الفدرالية التي يطالب بها لا تعني التقسيم والانفصال، بل على العكس من ذلك، أنها تثبيت علاقة اختيارية بين العرب والأكراد"[٤٧].

ت. الاتحاد الاسلامي الكردستاني

"يعتبر الاتحاد الاسلامي ثالث حزب كردي رئيسي في كردستان العراق. وفي الواقع يمثل هذا الاتحاد الفرع الكردي للأحزاب المسلمين في العراق، الذي تأسس عام/١٩٩٤م بقيادة (صلاح الدين محمد بهاء الدين) بعد انفصال المناطق الشمالية في العراق في عام/١٩٩١م. وله مقعد وزاري في حكومة اربيل"[٤٨].

"وما يميز هذا التشكيل هو غياب الجناح العسكري فأنشطته هي دعوية واجتماعية وله العديد من المؤسسات للقيام بهذه الوظيفة. ويمر اليوم الاتحاد الاسلامي بمرحلة جديدة بعد امتصاص التأثيرات السلبية السابقة، بالحفاظ على أهدافها الأساسية من(الوسطية والاعتدال). مؤكداً بذلك على التزامه بالعملية السياسية وبناء الدولة الجديدة في العراق وتأييده للحكومة الشرعية المنتخبه. ووقوفه ضد أية محاولة تجري خارج اطار البرلمان والدستور ضد العملية السياسية لعملية تكوين الدولة الجديدة"[٤٩].

ث. الاتجاهات والقوى الداعية للانفصال

نجد موقفها من خلال استجابة لنتائج الاستفتاء الذي نظمته (حركة الاستفتاء في كردستان)في كانون الثاني/٢٠٠٥م. وأظهرت نتائجها على ان نسبة (٩٨,٨%) من المشاركين وافقوا على الاستقلال ضمن دولة كردية موحدة. وبهذه النسبة نتوصل إلى ان هناك قوى سياسية لها رؤى شاخصة في الانفصال"[٥٠]. فقد اعتبر مسعود البرزاني إن: "الاستقلال حق طبيعي لمنطقة كردستان وليس نزوة" لكنه اضاف أن: "الهدف الحالي للأكراد هو المحافظة على سلامة العراق ووحدة أراضيه وإقامة نظام تعددي فيدرالي". مؤكدا بقوله: "أن مصلحة الشعب الكردي أن يعزز مكاسبه في اطار العراق الفيدرالي الديمقراطي، لا يجوز أن نمنع من التحدث عن حقنا في تشكيل دولة كردية، وهو حق مشروع"[٥١].

"وفي ضوء تصريحات (جلال الطالباني)، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني ورئيس جمهورية العراق حين ذاك، الذي اكد ان الاستفتاء هو هدفه الحق في تقرر المصير بقوله : "نحن قررنا مصيرنا بأن نكون جزءاً من العراق". فمن هنا نجد أن القوى الكردية لديها وجهات نظر متباينة حول الانفصال، (فمسعود البرزاني) يلوح بذلك دائماً وبالمقابل يختلف (جلال الطالباني) معه، ويدعو دائماً الى دعم النظام الفيدرالي مع التأكيد على الهوية العراقية للإقليم، أي اقليم كردستان هو اقليم اتحادي. وبهذا فأن قرار البقاء ضمن الدولة العراقية بالنسبة للأكراد هو قرار استراتيجي اتخذه الأكراد، وأن التلويح بالاستقلال من آن إلى آخر ، يستخدم لهدف تكتيكي لتوسيع نطاق الاستقلال الإقليمي أو لغرض التعبئة السياسية"[٥٢].

٢. المناهضون للعملية السياسية.

"يعارض حزبان كرديان عراقيان العملية السياسية وبناء الدولة الجديدة على الأسس التي وضعها الاحتلال، والتي تشكلتا في عام/٢٠٠٥م خارج العراق . وهما(حزب الحرية الكردستاني العراقي) بزعامة (أرشد زيباري)، الذي يعد من أبرز وجوه عشيرة زيبار، والبارزة في غالبية المناطق الشمالية إضافة إلى محافظة الموصل في العراق.

أما الحزب الثاني فهو حزب (العدالة الكردستاني العراقي) الذي يتزعمه الشيخ (جوهر الهركي). ويقدر عدد المؤيدين لهذين الحزبين بالآلاف، وذلك للثقل العشائري لهما في المناطق الشمالية، علاوة على تمسكهم بوحدة العراق ورفض تقسيمه. ويتفق الحزبان على جميع النقاط التي تعتمدها القوى الوطنية المعارضة للعملية السياسية وللاحتلال.

ومن الدلائل على المواقف المعارضة لهذين الحزبين، لعملية بناء الدولة العراقية الجديدة وعلى الاسس التي وضعها الاحتلال. ذلك من خلال تأكيد (ارشد زيباري) على التأثير الكبير الذي أصبح يمارسه حزب الحرية والعدالة الكردستاني في الساحة الكردية والعراقية بشكل عام بقوله: "إن نجاح حزبنا هو الحفاظ على وحدة العراق أرضا وشعباً ونحن ضد كافة مشاريع التجزئة والانفصال والتقسيم، ورفض الاحتلال والتمسك بالأخوة العراقية بين كافة مكونات الشعب العراقي، وإزالة التوترات العنصرية الطائفية والدينية"[٥٣]. وفي تصريح للشيخ (الهركي) ايضاً بقوله:"عرضوا على العملية السياسية ورفضت أن اكون دليلاً للمحتلين لا قتل أبناء شعبي".

وعليه تجدر الاشارة هنا، بان كلا الحزبين يهدفان إلى التمسك بكافة حقوق الأكراد المشروعة ضمن وحدة العراق واستقلاله وفي ظروف آمنه واستقراره، معتبراً الحزب حلقة الوصل الأساسية بين الشعب الكردي وبين بقية مكونات الشعب العراقي"[٥٤].

وبعد عرض مواقف القوى والأحزاب السياسية والدينية في العراق بدا لنا واضحاً ان مشكلة بناء الدولة العراقية مازالت معروضة للنقاشات والخلافات بين القوى السياسية المتصارعة. فعلى الرغم من مساهمة الاحتلال برسم قواعد خطة بناء الدولة وتحديد مسار التعامل السياسي المفترض بين مؤسساتها، إلا ان القوى والأطراف السياسية، لم تتمكن بعد من تثبيت قواعد هذا البناء ونظامه السياسي. فمازالت حالة الفوضى السياسية والتجاوزات تنخر في جسد هذا النظام والمتمثلة بظهور نزعة سلطوية جديدة، تثير حالة توتر وعنف وعدم استقرار وعلى كل الجوانب. أي بمعنى أخر أن قوات التحالف وبقيادة الأمريكيين قد دمرت اركان الدولة العراقية، وفي ظل رغبة لوضع مشروع وطني جديد يمكن أن يثبت. ولكنها لم تكن قادرة حتى الآن على تأسيس دولة جديدة متماسكة الاطراف. فثمة شعور بالتشكك بقدرة قوى الاحتلال في خلق معطيات جديدة ما زالت قائمة. ويعود سبب ذلك، الى وجود إخفاق سياسي واضح في العراق. فمع إدراكنا أن التقنية العالية التي تمتلكها هذه القوى، قادرة على حسم نتيجة الصراع العسكري في الميدان، الا ان الشكوك تتمحور حول قدرة هذه التقنية في إدامة استثمار نتائج هذا النصر وفي المجالات الحيوية اللاحقة.

المبحث الرابع: السيناريوهات والرؤى المستقبلية في استراتيجية بناء الدولة العراقية الجديدة

ان المشكلة الصعبة التي تواجه العراق الان، هي في تحديد الرؤى والسيناريوهات المستقبلية لبناء دولة عراقية جديدة، اي في إيجاد هذه الفرصة. وربما يكون من المفيد النظر في نماذج عديدة مستمدة من التاريخ والنظريات السياسية، لإيجاد حل سياسي ودستوري وقانوني، تكون تطوراته المتعاقبة هي المفتاح إلى النجاح في تحديد السيناريو والخيار المستقبلي للعراق الجديد. وهذا التحديد لبناء الدولة العراقية الجديدة لن يكون سهلاً، كما توقع منظرو إدارة الرئيس الأميركي السابق (جورج بوش) أصلاً. وذلك في إطار النموذج العام لدول العالم الثالث، والمتضمن أنواعاً من النظم كالبرلمانية، الرئاسية، الطراز الأمريكي، أونظام اتحادي فدارلي. مع تطوير كبير للسلطة في مجالات وظائف معينة نحو الوحدات الفيدرالية. ومن شأن هذا النظام أن يحتوي على مناطق أومقاطعات محددة جغرافياً، على نحو ما نرى مثلاً في (كندا أوسويسرا).

وكما هو معلوم ان الانظمة الديمقراطية تتنوع بتنوع الظروف والبيئة السياسية. فلربما يتصور البعض ان النظام الديمقراطي مبني على نظام الطوائف والعشائر، وهو خير وسيلة لبناء الدولة الجديدة، بسبب التنوع الاجتماعي والقوميوالأيديولوجي والثقافي لبيئته. فمع هذه الصيغة تكون المشاركة في السلطة على أسس عرقية وطائفية. ومن شأن هذا النموذج أن يتطلب كشرط مسبق توزيعاً نسبياً محدداً

بصورة شرعية للمناصب الحكومية الرئيسية، وهي مهمة ليست يسيرة في عراق اليوم. ولكي تتحقق محصلة تنطوي على حد أدنى من الرضا تحتاج بناء الدولة الجديدة إلى تطبيق الخطوات والرؤى والسيناريوهات الاستراتيجية والتي تنحصر في المحورين التاليين:

أولا: المحور السياسي والاجتماعي

١. .اتخاذ الخطوات لإقامة حكومة اغلبية عراقية بعيدا عن مبدأ التوافقية السياسية التي كرست بصورة دائمة نقص الكابنة الحكومية وتشجيع الحكومة في مجال إقامة هياكل وإجراءات حكومية شفافة وفعالة.

٢. اتخاذ خطوات فعالة وبناءة لتقوية المجتمع المدني العراقي، لكي يشترك العراقيون من قطاعات المجتمع كافة في الحياة السياسية والعامة. وهذا يعني تشجيع ظهور الأحزاب السياسية حتى تلك التي تمثل مواقف لا تستسيغها الحياة القائمة على الروابط.

٣. ترشيد العملية السياسية، هو اتفاق الأحزاب السياسية المتصدية للمسؤولية، على أن تخرج من دوامة فرض الإرادات الشخصية، وسيل اللعاب على المناصب الإدارية المفروضة على الآخرين بالقوة أو الهيمنة العسكرية، أو العشائرية، أو الطائفية. بمعنى تُغلب المصلحة الذاتية على المصلحة الوطنية، وعدم النزوع إلى المحاصصة والمشاركة، وأمثالهما التي تهدم الترشيد السياسي وتجعله رهين إرادة الحزب.

٤. المكوّن العراقي – كما معروف – مختلف ومتعدد القوميات والطوائف:عرب، وكرد، وتركمان، ومسيحيون، وسنة وشيعة وأقليات متنوعة، وهؤلاء جميعاً من هذه التربة، ومن حقهم المطالبة– وفق القانون– بحقوقهم الوطنية المشروعة، وأن أي اختلاف بين هذا المكوّن او تجاهل حقوقه الشرعية أمر مرفوض للغاية، ولأجل وحدة الكلمة على جميع المواطنين أن يعملوا صفاً واحداً في بناء هذا الوطن ووحدته من جنوبه إلى شماله.

٥. إعادة اللحمة للنسيج العراقي. وذلك برفع الحيف عن القطاعات الفقيرة، وإعادة المهاجرين العراقيين المنتشرين في العالم إلى بلدانهم حتى إذا أقتضى الأمر بالقسر. وتلبية مصالح المواطنين بتهيئة مستلزماتهم الحياتية، بمساعدتهم بالزواج والرعاية الاجتماعية، وبذل الجهد في دفع الإضرار الناشئة من الأعمال الإرهابية، وإيقاف نهر الدم نتيجة الصراعات الطائفية والسياسية والاثنية، والمذهبية، وهدر اموال الدولة بمحاسبة المسؤولين المقصرين مهما كانت سمتهم ووضع الدراسات من جهات متخصصة لمعالجة التفكك والانحلال. وعلينا ان كنا حريصين على وحدة النسيج العراقي، والحفاظ عليه من تسلط هذه الآفات الخطيرة فلابد من الاهتمام بكل مقومات

الإنسان الحياتية بما تشد عوده، ونبني نسيجه بما يشعره انه بعد سنوات عجاف عاشها في ظل الدكتاتوريات تعاد اليوم كرامته، وقيمه، وأصالته، وثقافته، وعروبته، وتراثه الذي اهُدروا.

٦. تنظيم مؤسسات المجتمع المدني. بالدراسات والبحوث الفكرية والسياسية والاقتصادية يقصد منها رفد مؤسسات الدولة، وتعكس صدى الدولة بما لا تستطيع القيام به وحمايتها بتطويقها من الانزلاق إلى مهاوي الفساد، والتخلف، وفقدان الرأي المصيب، وسد حاجات المجتمع المدني.

٧. محاولات التصالح الوطني، وعلى الرغم من كل هذه الافكار التي طرحت وانجاز قسم منها، لا تزال قضية الديمقراطية والمصالحة الوطنية في العراق موقع جدل موسع في الأوساط السياسية والأكاديمية العراقية. وقد اختلفت مذاهب الداعين للمصالحة، وتباينت تفسيراتهم ومقامهم، فالبعض يتحدث عن مصالحة سياسية ضيقة والاخر يتحدث عن مصالحة اجتماعية واسعة، والبعض يتعاطى مع المصالحة كضرورة وطنية والآخر يتعاطى معها كترف سياسي، والبعض يتحدث عن مصالحة توافقية ترضي الأطراف جميعها، والأخر يتحدث عن مصالحة تنافرية تقوم على كسر إدارة الخصم وجعل معادلة الصراع معه صفرية. حيث تباينت التفسيرات السياسية لماهية المصالحة الوطنية، كل حسب خلفيته الفكرية والعقائدية وفهمه لطبيعة الصراع الدائر في العراق. فالقوى السياسية التي تعتقد أن الصراع في العراق أخذ طابعاً سياسياً، تذهب إلى القول بضرورة أن تكون المصالحة سياسية، والقوى التي تعتقد أن الصراع أخذ طابعاً اجتماعياً، تذهب إلى القول بضرورة أن تكون مصالحة مجتمعية. ولكن هذا الرأي لا يؤخذ به على الأغلب، وذلك لأسباب عديدة خارجة عن نطاق دراستنا. وعليه يمكن الاتفاق مع الرأي القائل، بان قيام وتثبيت دعائم النظام الديمقراطي وشكليته المؤسسية، بأن تكون المصالحة ذات صفة سياسية، مع معالجة الاحتقانات الاجتماعية التي تسببتها كل الحوادث بين الطوائف والتحوط من الاحتقانات الاجتماعية القومية المحتملة. إذا ما عولجت بطريقة قسرية أهملت بموجبها إرادة أطراف الصراع الأخرى. بالرغم من أن أسباب العنف الذي حدث في العراق والتوتر الطائفي، هي عديدة والتي أرست بدورها مساراً جديداً في العراق الجديد سمي (بالمصالحة الوطنية)."ومن الواضح أن وراء هذه الأسباب هناك دوافع سياسية وأمنية، حثت على تنافي العنف والتوتر بين العراقيين بمختلف طوائفهم. فلابد من السعي من قبل الكتل والأطراف السياسيةحول تعزيز المصالحة الوطنية في العراق بين الفرقاء السياسيين. ذلكبالتوصل إلى منطلقات وأساسيات وثوابت يتحتم الارتكاز عليها وتحقيقها، حتى يكون هناك أمل في الحفاظ على عراق موحد

قوي وطوائف منصهرة في بوتقة مجتمع ووطن واحد. وستكون (المصالحة الوطنية) هي المشروع الإيجابي المثمر، الذي يمهد إلى عراق ديمقراطي موحد جديد في طريقه لبناء الدولة العراقية الجديدة. التي تاخذ لهاصيغة سياسية تطورية مشتقة من الانظمة السياسية المعاصرة، كدولة ذات حكم (لامركزي) او(كدولة فيدرالية).

٨. جعل القانون فوق الجميع ولا أحد فوق القانون والمساواة والعدل أمام القضاء.

ثانيا : المحور الاقتصادي :

١. اجراء اصلاح اقتصادي والعمل على اعادة هيكلة الاقتصاد والسعي الى توفير خيارات للتمويل المطلوب للقطاع الصناعي والزراعي من خلال جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية بما يخدم نمو هذين القطاعين، وقدرتهما على قيادة التنمية الاقتصادية.

٢. توسيع نطاق عمل مبادرة الشفافية الدولية ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية وليس فقط الصناعات الاستخراجية فحسب مع تقوية الجهاز القضائي للحد من الفساد.

٣. من اجل ان يحقق العراق نجاحا في بناء اقتصاد حديث و حيوي ذو قاعدة اوسع يقوده بمرور الوقت قطاع خاص تنافسي، سيتوجب على الحكومة العراقية ان تبدا باصلاحات رئيسية و استثمارات في البنية التحتية المادية وراس المال البشري.

٤. توفير مناخ اقتصادي واستثماري جاذب ، من خلال توفير الانظمة وتبني السياسات التي تتسم بالمرونة والاستجابة للتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية.

٥. تحديث التشريعات الاقتصادية الداعمة لمنهج اقتصاد السوق ، والهادف في الوقت ذاته الى تحقيق الاهداف الاجتماعية المرسومة ضمن هذه البرنامج الحكومي.

في نهاية الأمر يتحتم علينا النظر بعين الاعتبار إلى هذه السيناريوهات والمشاريع الاستراتيجية المقترحة، والتأكيد على ان جل هذه الرؤىوالافكارووردود الفعل ضدها، يجب وضعها في اطار موقع العراق وأهميته الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط. فالعراق يعتبر دوليا وبخاصة من وجهة نظر الاستراتيجية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، ذا اهمية عظيمة لسياستها في الشرق الاوسط. لأسباب رئيسة فيها جيوستراتيجية. ذلك ان ما يحدث في العراق له اهمية ضخمة ليس على الخليج فحسب، بل كذلك على عملية التسوية والسلام (العربي – الاسرائيلي) وعلى الاوضاع في تركيا، وعلى طبيعة تطورعلاقة الولايات المتحدة بايران. علاوة على الاعتبارات الجيوبولوتيكية، اذ يشكل مخزونه الضخم من النفط عاملا متقدما لهذه الاهمية. ومن منطلق مطالبة العراق، ومن وجهة النظر الامريكية بان تكون حكومة موالية لها، تدخل في الترتيبات الامنية للاستراتيجية الامريكية في المنطقة،

بما يعنيه من حضور عكسري امريكي في البلاد، ويقبل بالسلام مع اسرائيل على اساس الاليات (الامريكية– الغربية) المطروحة، ويلتزم بتحريم اسلحة الردع وتقليص قوته الدفاعية التقليدية الى مستوى لا يشكل تهديدا للامدادات النفطية، علاوة على تقليص قدرته (الفنية–التكنولوجية). على اعتبار الشرق الاوسط، حقل اختيار للمشروع الامريكي الجديد والعالم العربي، أي هو قاعدة انطلاقه، بينما يشكل العراق بوابة هذا الانطلاق. والمطلوب ليس اجتثاث الارهاب من جذوره، بل نزح المستنقع حسب منظورها. كما ان المهمة الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية، ليست مجرد استخدام القوة لتصفية الارهاب، بل ايضا اعادة تشكيل البيئة الداخلية للعديد من الدول في الشرق الاوسط. وعليه فيتوجب الوقوف على طبيعة كل سيناريو من هذه السيناريوهات والرؤى المقترحة، في تحديد الخيارات المستقبلية لاستراتيجية تشكيل بناء الدولة العراقية الجديدة.

الخلاصة

سعت هذه الدراسة بعدالبحث والاستقصاء، حول كيفية اعادة بناء الدولة الوطنية العراقية الجديدة، بعد الغزو الامريكي البريطاني له واحتلاله، وعلى مدار أربعة مباحث حاولت دراسة فاعلية القوى السياسية في ارساء بناء الدولة. ذلك في ضوء الفرضيات والنتائجالتي توصلت إليها، على النحو التالي:

أولاً:وجود نوايا مبيتة وخطط لتقسيم العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مرسومة مسبقاً لدى أطراف دولية وإقليمية.

ثانياً:أن الغزو الامريكي – البريطاني للعراق واحتلاله، شكلا منعطفا حاسما وخطيرا في التطور السياسي للعراق، وبحمل المنطقة العربية والعلاقات الدولية.ومن بين نتائجها اهدار سيادته وإسقاط نظامه السياسي.

ثالثاً:ان قيام العملية السياسية الحالية في العراق وبعد احتلاله بما فيها من أحزاب وقوى سياسية ودينية متعددة ومختلفة ، لا يتم على اسس سليمة ولا تتقدم ايجابيا باستقرار كامل .

رابعاً:بالرغم من بروز محاولات جادة لبناء نظام فيدرالي عراقي يقوم على تكوين الأقاليم لتقود في المحصلة الى بناء عراق آمن ومستقر. إلا أن طبيعة العراقيين لا يستطيعون العيش في ظل دولة مركزية متشددة، بسبب التنوع الديني والمذهبي والعرقي واللغوي والثقافي. والذي يسمح فيها بمصادرة للحريات وانتهاك لحقوق الانسان كما حدث في ظل النظام الشمولي السابق. وفي نفس الوقت لا يمكن للعراقيين القبول على الاقل في المرحلة الراهنة، بتمزيق العراق وتفتيته الى دويلات بخيار انشاء الاقاليم العرقية والمذهبية لمواجهتها للكثير من العوائق والتحديات والموانع الداخلية والإقليمية. فلا

يبقى امام الشعب العراقي وقياداته السياسية سوى اتخاذ كل ما يلزم من الاجراءات المناسبة والمطلوبة لتفادي شبح التجزئة والتفكيك السياسي وانقسامتها.

خامساً: نظراً لطبيعة وتكوينة المجتمع العراقي الوعرة وما يواجه من تحديات داخلية وخارجية، فهناك ثمة مخاطر تهدد مستقبل بناء الدولة العراقية الجديدة ويمكن ابرازها بما يلي:

١. الحرب الأهلية، حيث ان العراق حاليا على مداخل حرب أهلية، والتي لا تبدأ بين السنة والشيعة، أو بين العرب والأكراد أو بين الأكراد والتركمان، بل بإشعال فتنة تقوم بها أحزاب سياسية او جماعات مسلحة من هذا الفريق أوذاك، بدعم من طامعين لتنتهي بحرب الجميع ضد الجميع. بعد اغتيال أو تصعيد واستقطاب طائفي أو اثني وبشكل مستمر، فيؤدي هذا إلى الانفلات الأمني وعدم السيطرة.

٢. فبعد الحرب الأهلية الطاحنة شديدة الشراسة، يصبح قبول الأمر الواقع لامفر منه، لدرجة أن استمرار القتل والاغتيال والتفجير والتطهير قد يفرض مطلب أو شرط التقسيم باعتباره أفضل الحلول المطروحة بحيث يمكن التحكم والتأثير في الأجزاء المشتعلة سواء من جانب إيران في الوسط والجنوب أو من جانب تركيا في كردستان العراق.

٣. إبعاد العراق عن محيطه العربي وغرقه في محيطه المحلي الضيق، مثلما يدعو البعض حاليا إلى مفهوم الأمة العراقية بحسن نية أو من دونها. وإدارة الظهر إلى كل ما يمت للعروبة بصلة خاصة اللغة العربية، فلا يمكن أن يبقى العراق موحدا من دون هوية العراق القومية ولغته الرسمية العربية. الذي يشكل ومنذ القديم وحدة جغرافية سياسية واحدة من عهد حمورابي قبل الميلاد مرورا بالخلفاء الراشدين وإلى الدولة الأموية ثم الخلافة العباسية والتي دامت ٥٠٦عام .وجاءت بعدها دول متعددة مرورا بالدولة العثمانية وانتهاء بجمهورية العراق التي احتلتها القوات الامريكية عام ٢٠٠٣م. بل أن محنته تتمحور بحق في طبيعة أنظمة الحكم التي أساءت استخدام مصادر السلطة والثروة بعيداً عن كل ما يمت إلى مبادئ العدل والأنصاف والإنسانية بصلة. فإن دعاة التقسيم يقولون إن (الدولة المركزية) ستؤدي إلى الديكتاتورية والاستبداد لامحالة وبالتالي لا بد من تفكيك وتجزئة السلطة السياسية،وجعلها (لامركزية)، وهم يقصدون بذلك (الفيدرالية).

وبما ان القضاء على الديكتاتورية والاستبداد يتطلب تفكيك الدولة المركزية، أي تحويل بعض صلاحيات الدولة المركزية إلى أقاليم، فالتاكيد اليوم هو القضاء على موجة العنف الطائفي والإرهاب الذي يتطلب تفكيك الدولة المركزية وتوزيع صلاحياتها على الأقاليم. وهذا ما تم بالفعل دستوريا وعمليا، حيث تم تعويم الدولة العراقية وإضعاف أركانها ونزع صلاحياتها، تلك

التي يقرها النظام الفيدرالي نفسه، مثل وحدانية الجيش ووحدانية التصرف بالثروات الطبيعية والأمور المالية ووحدانية التمثيل الخارجي والعلاقات الدبلوماسية ولصالح نظام أخر لا علاقة له بالنظام الفيدرالي، بل أنه في واقع الحال يؤدي إلى تقسيم البلاد والمخطط لها منذ عقود طويلة فتتحول العراق من مرحلة القوميات التي تلتها الوطنيات إلى مرحلة الطوائف والعرقيات والعنصريات، بعد أن كانت أمة واحدة بقيادة واحدة.

---

(١) الوردي، علي (١٩٧٦)، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء السادس، مطبعة المعارف، بغداد، ص٣٠١-٣٠٣.

(٢) ابو دان، منذر الحسن (٢٠٠٧)، القوى السياسية العراقية في العهد الملكي، الحوار المتمدن، العدد(١٨٥٤) ، ص٨.

(٣) المصدر نفسه، ص١٢-١٤.

(٤) علي، علي عبد الامير (١٩٧٧)، البيروقراطية والإعداد الاجتماعي في العراق، دار منشورات وزارة الاعلام، بغداد، ص٦١.

(٥) حاتم ، لطفي (٢٠٠٨)، الدولة العراقية و إستبداد بنيتها السياسية ، الحوار المتمدن ، العدد (٢٣٤٢).

(٦) ليام، اندرسن و غاريث ستانسفيلد (٢٠٠٥)، عراق المستقبل: دكتاتورية، ديمقراطية، ام تقسيم؟، ترجمة: رمزي بدر، مراجعة: ماجد شبر، لندن، دار الوراق،ص٥١-٦٣.

(٧) جعفر ، جعفر ضياء (٢٠٠٥)، برنامج المستقبل العراقي بعد انهاء الاحتلال ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٥٢.

(٨) القصاب، عبد الوهاب عبد الستار (٢٠٠٧)، احتلال ما بعد الاستقلال، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١،ص٧٢.

(٩) العبيدي، سعد (٢٠٠٤)، العراق: في الذكرى (٤٢) لانقلاب ٨/شباط / ١٩٦٣م،مجلة الثقافة،السنة الرابعة عشر ، العدد /١٤٠، ص٨.

(١٠)حاتم، لطفي، الدولة العراقية واستبداد بنيتها السياسية،مصدر سبق ذكره، ص٣.

(١١)جواد،سعد ناجي (٢٠٠٥)،القضية الكردية: برنامج مستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،ط١،ص٢٦٥.

(١٢)ربيع، محمد محمود وصبري مقلد،اسماعيل (١٩٩٤)، موسوعة العلوم السياسية،جامعة الكويت، ص ١٧٨٢.

(١٣)ليام، اندرسن و غاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل: دكتاتورية، ديمقراطية، ام تقسيم؟، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٨-١١٦.

(14)Dilip Hiro(2001), **Neighbors not friends: Iraq and Iran after the Gulf wars**, **Routledg-london. p28**.

(١٥)ورثنغتون، امي (٢٠٠٤)، العراق : الغزو – الاحتلال – المقاومة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢ ، ص ٤٢.

(١٦)حاتم، لطفي، الدولة العراقية و استبداد بنيتها السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

(١٧)رشيد، عبد الوهاب حميد (٢٠٠٦)، التحول الديمقراطي في العراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٥١ – ١٥٢.

(١٨)خوان، محمد عبد الحمزة (٢٠٠٣)، النظام السياسي العراقي ما بعد،مركز دراسات الوحدة الوطنية، بيروت، ص ٢٥.

(١٩)حاتم، لطفي (٢٠١٢)، الدولة العراقية وفكر منظومتها السياسية،الحوار المتمدن، الحوار المتمدن-العدد (٣٧٦٢)، ٢٠١٢/٦/١٨م.

(٢٠)ابو دان، منذر الحسن (٢٠٠٧)، الاحزاب السياسية العراقية و اعادة بناء الدولة،الحوار المتمدن، العدد (١٨٣٤)، ص ٦-

.١٣

(٢١)المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢٢)أحمد، رائد فوزي، الوضع الاقتصادي الراهن في العراق: إلى مصاف الدول الأفقر والأكثر تخلفاً في العالم، مركز أضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص ١-٢.

(٢٣)المعموري، عبد علي و النداوي، خضير (٢٠٠١)، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي،مجلة كلية الادارة وللاقتصاد، العدد(٤)، ص٤.

(٢٤)المصدر نفسه، ص٤.

(٢٥)موقع الحكومة العراقية،www.cabinet.iq.

(٢٦)المعموري، عبد علي و النداوي، خضير (٢٠٠١)، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي،مصدر سبق ذكره، ص٩، لمزيد من الاطلاع أنظر: قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والمنشور في الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط:www.parliment.iq.

(٢٧)خطة التنمية الاقتصادية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، (٢٠٠٩)، وزارة التخطيط، بغداد، ص١٧-١٩.

(٢٨)أنظر: وثيقة العهد الدولي والموقعة في ٢٠٠٧/٥/٣٠ والمنشور في الموقع الرسمي لمجلس الوزراء العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط:www.cabinetia/ahad-def.htm.

(٢٩)الشبيبي، أحمد صدام، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق: رؤية مستقبلية، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، ص٦-٧.

(٣٠)أنظر: د.عماد صلاح ود.محمد عبد صالح ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق ، هيئة النزاهة ، www.nazaha.iq

و د.الصقال ،احمد هاشم ، ظاهرة الفساد الاداري هل اصبحت جزء من ثقافة المجتمع ، مكتب المفتش العام ، وزارة التجارة ، www.mot.gov.iq.

(٣١)انظر: المعموري، عبد علي و النداوي،خضير ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧.

(٣٢)صالح، نغم محمد، دور التعددية الحزبية في تشكيل خارطة الديمقراطية في العراق، جريدة الصباح، ملحق آفاق استراتيجية، أنظر إلى الموقع: http://www.alsabaah.com.

(٣٣)جميل، أسماء(٢٠٠٧)، تطور الأحزاب السياسية في العراق، مجلة مدارك، مركز مدارك للبحوث والدراسات، السنة الثانية، العدد/ ٧، ص٧٩.

(٣٤)الشمراني،علي (٢٠٠٣)، صراع الاضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، دار الحكمة، لندن، ص ٢٢.
حيث يشير مصطلح المعارضة الجديدة الى فصائل المعارضة التي ظهرت في أعقاب حرب الخليج الثانية والتي كانت تدعو للاطاحة بنظام صدام حسين، كما يستخدم للاشارة الى اية نشاطات معادية للنظام السابق تقوم بها الفصائل المختلفة التي كانت قائمة قبل الغزو العراقي للكويت/ ١٩٩٠م ولكنها تعتمد استراتيجيات جديدة.

(٣٥)جميل، اسماء، تطورالاحزاب السياسية في العراق، مصدرسبق ذكره،ص٧٩-٨٤ .

(٣٦)الجاسور، ناظم عبد الواحد (٢٠٠٥)، عراق ما بعد الحرب:قراءة في الخريطة الحزبية، مجلة السياسة الدولية، العدد/ ١٩٥، المجلد/ ٤٠، ص ١٩ .

(٣٧)هيجر، روئل (٢٠٠٥)، هيئة علماء المسلمين في العراق، مشروع الشرق الاوسط للأبحاث والمعلومات، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، انظر إلى الموقع: http:// www.alkashf.org.

(٣٨)المصدر نفسه ، ص ٢٨.

(٣٩)هادي ، رياض عزيز (٢٠٠٧)، البرلمان في العراق ،دراسة في الواقع و تاملات في المستقبل ، ، مجلة العلوم السياسية، مجلد (٣٣)، ص ١٢.

(٤٠)المصدر نفسه، ص٣٣٥-٣٣٦.

(٤١)كول، جوان (٢٠٠٣)، الشيعة العراقيون حول تاريخ حلفاء أمريكا المحتملين، نشر ضمن ملف العراق تحت الاحتلال المستقبل العربي، السنة ٢٦، العدد/ ٢٩٨ ،بتاريخ كانون الأول/ ٢٠٠٣ م، ص٩٤-١١٠.

(٤٢)المصدر نفسه، ص ١١٠.

(٤٣)اندرسن، ليام وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل: دكتاتورية، ديمقراطية ام تقسيم، مصدر سبق ذكره، ص٢١٦.

(٤٤)صابر، فوزية (٢٠٠٦)، قراءه جيو سياسية للبعد الكردي بين العراق وتركيا، مركز دراسات الاستراتيجية، بيروت، مجلة شؤون الاوسط، العدد/١٢٢، ص١٠٩.

(٤٥)تأسس الاتحاد الوطني الكردستاني في ٢٢/مايس/١٩٧٥م. وتعود فكرة تأسيسه إلى (جلال الطالباني)، بهدف تكوين جبهة كردية تضم أغلب الأحزاب والتيارات التقدمية المختلفة في المجتمع الكردي ويجمع كل المناضلين في كردستان، وجعل من سوريا مقراً له. وعرف هويته بأنه: "منظمه سياسية اشتراكية وديمقراطية، يناضل من أجل السلام والديمقراطية والحرية والمساواة وضد الدكتاتورية والاستغلال الطبقي والديني والمذهبي وخرق حقوق الإنسان، ويناضل من أجل حق تقرير المصير والتعايش السلمي".ورفع الاتحاد الوطني ومنذ تأسيسه شعار الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان اذ كان احد اهداف الاتحاد الوطني هو: "العمل على توحيد نضاله مع نضال الشعب العراقي بقومياته المختلفة من أجل سلطة وطنية ائتلافية في عراق ديمقراطي".

(٤٦)الطالباني، جلال (٢٠٠٣)، الاتحاد الوطني الكردستاني: تاريخ ونضال، مكتب الاعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني، ص٨. وكذلك انظر: لخرسان، صلاح (٢٠٠١)، التيارات السياسية في كردستان العراق، قراءة في ملفات الحركات والاحزاب الكردية في العراق (١٩٤٦-٢٠٠١)، ط١ ، مؤسسة البلاغ، بيروت، ص٣١٦. وكذلك راجع: حبيب، كاظم (٢٠٠٥)، لمحات من حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، ط٢ ، دار تاراس للطباعة والنشر، اربيل.

(٤٧)شعبان، عبد الحسين (١٩٩٣)، الفيدرالية وحق تقرير المصير، الاتحاد (صحيفة) ، العدد/ ١٨ ،بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٧م.

(٤٨)الاتحاد الاسلامي الكردستاني، جريدة الاتحاد،بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٦م، ص ٢، انظر إلى الموقع:

(49)http://www.alitthad.com.

(٥٠)الحريري، جاسم يونس (٢٠٠٤)، الوحدة الوطنية :احتلال العراق و تداعياتهوتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ص٦٥٣.

(٥١)حركة الاستفتاء في كردستان، توجيه رسالة الى جمعية الوطنية العراقية، جريدة الصوت الآخر، العدد /٥٨، بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢م، انظر الى الموقع : http://www-Sofakhr.com.

(٥٢)الدسوقي، ايمن ابراهيم (٢٠٠٨)، هل القومية الكردية أنفصالية؟: دراسة حالة كردستان العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد/ ٣٥٧، بتاريخ٢٠٠٨/١١م، ص١٤٣.

(٥٣)نفس المصدر، ص١٤٣.

(٥٤)زيباري ، ارشد ، تصريحات ، أنظر إلى الموقع:http://www.sawari.com.

(٥٥)الزبيدي، حسن واخرون (٢٠٠٨)، العراق و البحث على المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٢٩٠.